الرتبة في أمثال المتنبي السائرة للصاحب بن عباد (ت:٣٨٥هـ) وأثرها الدلالي

د. آمنة رشيد خابور الشمري(*)

ملخص

تتناول هذه الدراسة الرتبة في أمثال المتنبي السائرة للصاحب بن عباد (ت:٣٨٥هـ) وأثرها الدلالي، وتعرض عدول المتنبي بالتقديم والتأخير بين عناصر الجملة الاسمية، وبين عناصر الجملة الفعلية، كما تهدف إلى بيان دلالة العدول في شعر المتنبي من خلال السياق، وبيان أن هذا العدول لم يكن مجرد رغبة تتم بغير هدف أو قصد، بل له غاية بلاغية وقيمة جمالية تهدف إلى قوة المعنى وجمال العبارة، وقد حاولت الباحثة أن تقف على علة ذلك مما يوضح تميز المتنبي عن غيره من الشعراء، وحاولت إعطاء صورة لمواضع التقديم وتبويبها والكشف عن مسوغاتها، وما لها من دلالات سياقية أسهمت في بيان المعنى المقصود.

وكشفت هذه الدراسة عن أن الأمثال العربية كانت موضع اهتمام النحاة؛ إذ استشهدوا بها على تأصيل قواعد النحو، وأسهمت هذه الأمثال في بناء النظرية النحوية عند العرب بوصفها واحدة من مظاهر السماع في اللغة، وأن الرتبة، والتقديم والتأخير فيها سواء أكان في الجملة الاسمية أو الفعلية يمثل أهم خصائص اللغة العربية؛ حيث يدل على مرونتها واتساعها مما جعلها مفهومة عبر القرون المختلفة، وأثبت البحث أن التقديم والتأخير في الجملتين الاسمية والفعلية له ضابط واحد هو أمن اللبس، أما حفظ الرتب (رتب المكونات والوظائف التركيبية) ففرع له.

الكلمات المفتاحية: الرتبة، أمثال المتنبي، الصاحب بن عباد، الأثر الدلالي.

(*) جامعة الكويت – كلية الآداب – قسم اللغة العربية.

البريد الإلكتروني: Amnah.alshammair@ku.edu.kw

Natural order in the popular proverbs of Al-Mutanabbi by Al-Sahib bin Abbad (d.385 AH) and the semantic impact

Amna Rasheed Khabour Al-Shammari

Kuwait University - College of Literature - Department of Arabic Language

Abstract

This study examines the natural order in the popular proverbs of Al-Mutanabbi by Al-Sahib bin Abbad (d. 385 AH) and its semantic implications. It presents Al-Mutanabbi's deviation in the order of elements in nominal sentences and verbal sentences. It also aims to clarify the meaning of deviation in Al-Mutanabbi's poetry through context. Also, to show that this deviation was not without apurpose or intention but rather had a rhetorical purpose and aesthetic value aimed at strengthening the meaning and beauty of the expression. The researcher attempted to identify the reasons that distinguish Al-Mutanabbi from other poets, and provided an overview of the instances of inversion, categorizing them, revealing their reasons, and their contextual meanings to clarify the intended meaning.

This study revealed that Arabic proverbs were the subject of interest to grammarians, who cited them to establish the rules of grammar. These proverbs contributed to the construction of Arabic grammatical theory as one of the manifestations of hearing in language, and the order, inversion, and delay in them, whether in nominal or verbal sentences, represent the most important characteristics of the Arabic language. This demonstrates its flexibility and breadth, which has made it understandable across different centuries. The research proved that the inversion and delay in nominal and verbal sentences have one rule, which is to avoid ambiguity, while preserving the order (the order of components and syntactic functions) is a branch of this.

Keywords: Natural order, Proverbs of Al-Mutanabbi, Al-Sahib ibn Abbad, semantic impact.

مُقَدِّمَة

الحمد لله حمد الشاكرين الذاكرين، المثنين على الله بما يليق بجلاله وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام على نبينا محمد -ﷺ- وعلى آله وصحبه ومن ولاه، أما بعد:

فإن ظاهرة التقديم والتأخير تعد من خصائص اللغة العربية التي تدل على مرونة اللغة العربية، واتساعها، وتواصلها، مما جعلها لغة مفهومة عبر القرون؛ حيث يستطيع إنسان اليوم قراءة وفهم ما كتب في العصور السابقة من تراث لغوي، فالتقديم والتأخير أسلوبان لغويان أساسيان في بناء الجمل في اللغة العربية، حيث يشير التقديم إلى وضع العنصر اللغوي كالفعل أو الاسم، أو الجملة في مقدمة العبارة، بينما يشير التأخير إلى وضعه في مؤخر العبارة، ويتجلى ذلك بصورة واضحة في الجمل التي قد يستدعى تركيبها الاستدراك أو الاستئناف؛ مما يمنح المعنى أبعادًا إضافية في سياق الشعر، ويُستخدم التقديم والتأخير كأداة للإبداع الفني؛ إذ يمكّن الشعراء من ترتيب عناصر قصائدهم بشكل يضيف إليها جمالًا وعمقًا، هذا التلاعب بالترتيب يمكن أن يغير من دلالة الكلمات ويضيف إيقاعا مميزا للقصيدة. على سبيل المثال: قد يختار الشاعر تقديم الجملة الفعلية على الاسمية ليبرز الفعل أو الحدث في سياق معين؛ مما يجذب انتباه القارئ أو المستمع نحو الأهمية الدلالية للحدث، وعليه فإن التقديم والتأخير يشكلان جزءًا من الأسس البلاغية والفنية التي يعتمد عليها الشعراء في تعبيراتهم، ومن هنا وقع اختياري على أمثال المتنبي الشعرية من خلال كتاب الأمثال السائرة من شعر المتنبي للصاحب بن عباد؛ لدراسة العدول عن الرتبة فيها، وكان بحثي موسومًا بـ (الرتبة في أمثال المتنبي السائرة للصاحب بن عباد (ت:٣٨٥هـ) وأثرها الدلالي).

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في عدة أسئلة، ويحاول البحث الإجابة عنها، منها:

- ما صور العدول عن الرتبة التي استخدمها المتنبي في كتاب الأمثال السائرة؟
- ما الأثر الدلالي للعدول عن الرتبة في أمثال المتنبي السائرة؟
- ما الضابط العام للتقديم والتأخير في أمثال المتنبي السائرة؟

- هل يعد العدول عن الرتبة النحوية عيبًا في لغة الشاعر؟

أسباب اختيار الموضوع:

١- طرافة المادة العلمية للموضوع، حيث جمع كتاب الأمثال السائرة بين الشعر والحكمة.

٢- وفرة صور العدول عن الرتبة في أمثال المتنبي السائرة.

٣- تُعين دراسة العدول عن الرتبة في الوصول إلى مقصد الشاعر، ولاسيما المتنبي الذي ذاع صيته ولمع نجمه في الأوساط الأدبية.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى استخراج صور العدول عن الرتبة النحوية (التقديم والتأخير)، وتحليلها نحويًّا، وبيان تأثير هذا العدول على مقصد الشاعر من الناحية الدلالية في كتاب الأمثال السائرة من شعر المتنبي للصاحب بن عباد.

الدراسات السابقة:

لم يَقمْ أحد –على حد علم الباحثة– بدراسة الرتبة في كتاب الأمثال السائرة من شعر المتنبي للصاحب بن عباد، إلا أن هناك دراسات تناول الرتبة في شعر المتنبي، لكنها لم تشترك مع دراستي في الشواهد المختارة للدراسة، ومن هذه الدراسات:

رتبة الحال مع صاحبه دراسة نحوية تطبيقية في شعر المتنبي للباحثة أماني على الطيب، وهو بحث منشور بمجلة الدراسات اللغوية والأدبية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، المجلد التاسع عشر، العدد الأول، ٢٠١٨م.

قرينة الرتبة في المركب الاسمي دراسة تطبيقية على نماذج من شعر أبي الطيب المتنبي للدكتورة أسماء البشير محمد، وهو بحث منشور بحولية كلية اللغة العربية بجرجا، مصر، العدد السادس والعشرون، المجلد الثالث، ٢٠٢٢م.

ونظرًا لاختلاف المادة العلمية بين هاتين الدراستين ودراستي، فقد اختلفت خطة البحث وهدفه، فجاء بحثي أشمل في دراسة الرتبة منهما.

المنهج المتبع:

أما عن منهج البحث فهو المنهج الوصفي التحليلي.

خطة البحث:

أهم سمة في هذا البحث أنه صورة من أمثال المتنبي في مدونة تطبيقية تتكون من مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث وخاتمة وفهرس للمصادر والمراجع على النحو التالي:

المقدمة: وتحدثت فيها الباحثة عن أهمية الموضوع، ومشكلته، وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، والمنهج المتبع فيه، والخطة العامة للبحث.

التمهيد: الرتبة وكتاب الأمثال السائرة، وتحدثت فيه الباحثة عن:

أولًا: مفهوم الرتبة واهتمام علماء اللغة القدامى بها.

ثانيًا: كتاب الأمثال السائرة من شعر المتنبي.

المبحث الأول: الرتبة بين عناصر الجملة الاسمية، وفيه:

المطلب الأول: تقديم الخبر على المبتدأ.

المطلب الثاني: تقديم خبر الأفعال والحروف الناسخة على اسمها.

المبحث الثاني: الرتبة بين عناصر الجملة الفعلية.

المطلب الأول: تقديم الفاعل على الفعل.

المطلب الثاني: تقديم المفعول به على الفعل.

المطلب الثالث: تقديم المفعول به على الفاعل وجوبًا.

المطلب الرابع: تقديم المفعول به على الفاعل جوازًا.

المطلب الخامس: تقديم معمول اسم الفاعل عليه.

المطلب السادس: تقديم جملة جواب الشرط على الشرط.

الخاتمة: وتحدثت فيها الباحثة عن أهم النتائج التي توصلت إليها في البحث.

فهرس المصادر والمراجع.

التمهيد

الرتبة وكتاب الأمثال السائرة

أولا: مفهوم الرتبة واهتمام علماء اللغة القدامى بها:

مفهوم (الرتبة) في اللغة والاصطلاح:

يدور معنى الرتبة في اللغة –في الغالب– حول: العلو والارتفاع والمنزلة، جاء في العين: "والمرْتبةُ: المنزلة عند الملوك ونحوها. وتَرَتَّبَ فلانٌ، أي: عَلا رُتْبةً، أي: دَرَجةً. والمَراتِبُ في الجبال والصحارى من الأعلام التي يُرتَّب عليها العُيُون والرُّقَباءُ"(١).

وتأتي أيضًا عند بعضهم بمعنى: الثبات والدوام، جاء في المُحْكَم: "رَتَبَ الشّيْءُ يَرْتُبُ رُتُوبًا، وتَرَتَّبَ: ثَبَتَ فلم يَتَحَرَّكْ. ورَتَّبَه: أَثْبَتَه. وعيشٌ راتِبٌ: دائِمٌ"(٢).

أما في الاصطلاح فالرتبة النحوية تعني: موقع الكلمة ذات المعنى النحوي بالنسبة إلى موقع كلمة أخرى، وفقَ البناء الأصلي للتركيب(٣).

---

(١) ينظر: الفراهيدي، الخليل بن أحمد، معجم العين، تحقيق: المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الهلال: دار ومكتبة الهلال، ٨/ ١١٥، باب التاء والراء والباء، وانظر: والهروي، محمد بن أحمد بن الأزهري، تهذيب اللغة، المحقق: محمد عوض مرعب، بيروت: دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١، ٢٠٠١م، ١٤/ ١٩٨، وابن منظور، لسان العرب، بيروت: دار صادر، ط٣١٤١٤هـ، ١/ ٤١٠، والزبيدي، تاج العروس، المحقق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، ٢/ ٤٨٢ "ر ت ب".

(٢) ينظر: ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، المحقق: عبد الحميد هنداوي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م، ٩/ ٤٨١ "ر ت ب"، وانظر: الأزدي، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد، جمهرة اللغة، المحقق: رمزي منير بعلبكي، بيروت: دار العلم للملايين، ط١ ١٩٨٧م، ١/ ٢٥٣، والمخصص ٣/ ٣٢٥، ولسان العرب ١/ ٤٠٩ "ر ت ب".

(٣) ينظر: حنيحن، أحمد على، الوظيفة الإبلاغية لأسلوبية الرتبة وأثرها في تشكيل المعنى القرآني، مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ذي قار ص١.

فالرتبة الموقع الذكري للكلمة في جملتها، فالمبتدأ رتبته التقديم، والخبر رتبته التأخير، والفاعل رتبته التأخير عن الفعل، والتقديم على المفعول به، ورتبة المفعول به التأخير عن الفعل والفاعل[١].

أو هي: علاقة بين جزأين مرتّبين من أجزاء السياق، يدل كل موقع منهما من الآخر على معناه[٢]، فيكون للكلمة موقع معلوم بالنسبة لصاحبتها، كأن تأتي سابقة لها أو لاحقة، فإن كان موقعها ثابتًا لا يقبل التغيير تقدمًا أو تأخرًا بالنسبة لتلك، سُمّيت الرتبة محفوظةً، ولو اختلّ هذا الموقع لاختل التركيب باختلاله، وإن كان الموقع عرضة للتغير سمّيت غير محفوظة[٣].

والرتبة منها رتبة محفوظة لا تخالف إلا خطأ وانحرافًا عن النظام السياقي، ورتبة غير محفوظة قد تراعى وقد لا تراعى[٤]، والرتبة المحفوظة هي: موقع الكلمة الثابت تقديمًا أو تأخيرًا، بحيث لو اختلت لاختل التركيب باختلالها، ومن هنا تكون الرتبة المحفوظة قرينة لفظية تحدد معنى الأبواب المرتبة بحسبها[٥]، ومن أمثلتها في التركيب العربي أن يتقدم الموصول على الصلة، والموصوف على الصفة، ويتأخر البيان عن المبيّن، والمعطوف بالنسق على المعطوف عليه، والتوكيد عن المؤكَّد، والبدل عن المُبدَل،

---

(١) ينظر: عبادة، محمد إبراهيم، معجم المصطلحات النحوية والصرفية العروض والقافية، القاهرة: دار المعارف ص ١٣٧.

(٢) ينظر: عمر، تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، ط:٥ ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م صـ٢٠٩.

(٣) ينظر: ينظر: عمر، تمام حسان، مقالات في اللغة والأدب، مكة المكرمة: معهد اللغة العربية جامعة أم القرى، ١٩٨٥م، ٣٧٥/١-٣٥٨، والساقي، فاضل مصطفى، أقسام الكلام العربي، القاهرة، مكتبة الخانجي - المطبعة العالمية ١٣٩٧هـ- ١٩٧٧م صـ١٨٦.

(٤) ينظر: عبد اللطيف، محمد حماسة، بناء الجملة العربية ص ٩٣، حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها ص٢٠٧.

(٥) ينظر: الساقي، فاضل مصطفى، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والمضمون: ١٨٦: ١٨٧، حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٠٧.

والتمييز عن الفعل ونحوه، وصدارة الأدوات في أساليب الشرط، والاستفهام والعرض والتحضيض ونحوه[١].

وأما غير المحفوظة فهي تعني: موقع الكلمة المتغير في التركيب الكلامي، متقدّمًا أحيانا، ومتأخرًا أحيانًا أخرى[٢]؛ وذلك مثل: رتبة المبتدأ والخبر، ورتبة الفاعل والمفعول، ورتبة الضمير والمرجع، ورتبة الحال والفعل المتصرف، ورتبة المفعول به والفعل، ورتبة الظرف والفعل[٣]، والترتيب الذي جعله النظام النحوي أصلا في الرتبة غير المحفوظة لا يسأل عن علته في غالب الأحيان، وإنما يسأل عما جاء على خلافه: لم جاء؟ وما الغاية من الخلاف؟

إن الحديث عن الرتبة يعني الحديث عن الأحكام والضوابط التي تخضع لها الجملة في تحديد مواقع عناصرها، فالجملة العربية لا تعتمد شكلًا واحدًا في تحديد مواضع هذه العناصر، وإنما يوجد لها أشكال متعددة، لكل منها دوره في تحديد المواقع، الأمر الذي جعل من تحديد هذه الأشكال التي تأخذها العلاقات الموقعية أساسًا معتمدًا في مجال دراسة الجملة العربية، وتحديد أقسامها وأنواعها.

ولقد اهتم العرب بالرتبة كثيرًا، وكانوا ينطلقون من حرصهم على سلامة اللغة العربية وإظهار قدرتها على التوسع في أساليب التعبير بينما لم يهتموا بالمعاني كثيرًا في ذلك الوقت؛ لأنها كانت واضحة بالنسبة لهم ولقربهم من عهد صفاء اللغة العربية.

إن التقديم والتأخير من القضايا التي أولاها العلماء اهتمامهم بمختلف دراساتهم، قال الثعالبي: "العرب تبتدئ بذكر الشيء والمقدم غيره"[٤]، وهذا الأمر نفسه أشار إليه أحمد بن فارس فقال: "من سنن العرب تقديم الكلام وهو في المعنى مؤخر، وتأخيره وهو في

---

(١) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، المحقق: عبد الحسين الفتلي، بيروت: مؤسسة الرسالة، لبنان – ٢٢٢/٢، وابن جني، الخصائص، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، ٣٨٢/٢-٣٩٣.

(٢) ينظر: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والمضمون ص ١٨٨.

(٣) ينظر: الخصائص ٣٨٢/٢-٣٨٣.

(٤) الثعالبي، أبي منصور، فقه اللغة وأسرار العربية، المحقق: عبد الرزاق المهدي، إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م ص٣٥٥.

المعنى مقدم"[1].

إن أسلوب التقديم والتأخير يعد من خصائص اللغة العربية، وهو أصدق دليل على أهمية الإعراب الذي لولاه لأصبحت اللغة جامدة، ولفقدت حريتها في التعبير، والجملة العربية تتكون من مسند ومسند إليه أي فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر، قال سيبويه: (هذا باب المسند والمسند إليه وهما مما لا يغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم فيه بدًّا)[2].

ويرى ابن هشام أن الجملة تتكون من المسند أَو المسند إِلَيْهِ فَلَا عِبْرَة بِمَا تقدم عَلَيْهِمَا من الحُرُوف، فالجملة من نَحْو: أقائم الزيدان، أزيد أَخُوك، لَعَلَّ أَبَاك منطلق، مَا زيد قَائِمًا اسمية، وَمن نَحْو: أَقَامَ زيد، إِن قَامَ زيد، قد قَامَ زيد، هلا قُمْت فعلية.

وَالْمُعْتَبر أَيْضًا مَا هُوَ صدر فِي الأَصْل فالجملة من نَحْو: كَيفَ جَاءَ زيد؟ وَمن نَحْو قوله تعالى :﴿ فَأَيَّ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿ خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ ﴾[5]، فعلية لِأَن هَذِه الْأَسْمَاء فِي نِيَّة التَّأْخِير، وَكَذَا الْجُمْلَة فِي نَحْو: يَا عبد الله وَنَحْو قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[6]، وقوله تعالى: ﴿وَٱلْأَنْعَٰمَ خَلَقَهَا ۗ لَكُمْ﴾[7]، وَنَحْو قوله تعالى: ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾[8]؛ لِأَن صدورها فِي الأَصْل أَفعَال وَالتَّقْدِير أَدْعُو زيدا وَإِن استجارك أحد وَخلق الْأَنْعَام وَأقسم وَاللَّيْل[9].

---

(1) ابن فارس، أحمد، الصاحبي في فقه اللغة، محمد علي بيضون، ط١ ١٤١٨هـ-١٩٩٧م ص٣٧٠.

(2) سيبويه، الكتاب، المحقق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، ٣٣/١.

(3) من الآية "٨١" من سورة غافر.

(4) من الآية "٨٧" من سورة البقرة.

(5) من الآية "٧" من سورة القمر.

(6) من الآية "٦" من سورة التوبة.

(7) من الآية "٥" من سورة النحل.

(8) الآية "١" من سورة الليل.

(9) ينظر: ابن هشام، جمال الدين، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، المحقق: د. مازن المبارك/ محمد علي حمد الله، دمشق: دار الفكر، ط٧ ١٩٨٥ صـ٤٩٢.

وبالرغم من أن ظاهرة التقديم والتأخير عامة في اللغة العربية، فإن هناك حالات لا يجوز فيها التقديم والتأخير، وقد ذكرها ابن السراج في أصوله؛ حيث قال: (فالثلاثة العشر التي لا يجوز تقديمها: الصلة على الموصول، والمضمر على الظاهر في اللفظ والمعنى إلا ما جاء على شريطة التفسير، والصفة وما اتصل بها على الموصوف، وجميع توابع الاسم حكمها كحكم الصفة، والمضافُ إليه وما اتصل به على المضاف، وما عمل فيه حرف أو اتصل به حرفٌ زائدٌ لا يقدم على الحرف، وما شبه من هذه الحروف بالفعل فنصب ورفع فلا يقدم مرفوعه على منصوبه، والفاعل لا يقدم على الفعل والأفعال التي لا تتصرف لا يقدم عليها ما بعدها، والصفات المشبهة بأسماءِ الفاعلين، والصفات التي لا تشبه أسماء الفاعلين لا يقدم عليها ما عملت فيه، والحروف التي لها صدر الكلام لا يقدم ما بعدها على ما قبلها، وما عمل فيه معنى الفعل فلا قدم المنصوب عليه، ولا يقدم التمييز وما عمل فيه معنى الفعل، وما بعد إلا، وحروف الاستثناء لا تعمل فيما قبلها ولا يقدم مرفوعه على منصوبه، ولا يفرق بين الفعل العامل والمعمول فيه بشيءٍ لم يعمل فيه الفعل)[١].

وما سوى هذه الحالات يجوز فيه التقديم والتأخير إذا كان المعنى المراد واضحًا، وليس فيه لبس، وهذا ما جعل النحاة يحددون ما يجب تقديمه أو تأخيره، وما يجوز تقديمه، قال ابن الأثير: (التقديم والتأخير ضربان: الأول: يختص بدلالة الألفاظ على المعاني، ولو أخر المقدم أو قدم المؤخر لتغير المعنى، والثاني: يختص بدرجة التقدم في الذكر لاختصاصه بما يوجب له ذلك، ولو أخر لما تغير المعنى[٢].

وقد اهتم علماء اللغة بالحديث عن الرتبة ومواضعها؛ إذ كان يرون فيها تماسكًا لعناصر الكلم، فضلًا عن كونها من العناصر الأساسية في تميّز المعاني النحوية؛ حيث إنها ترفع اللبس عن الجمل، فيعرف بها معنى الكلمة النحوي، كما يحدث بين الفاعل

---

(١) ينظر: الأصول في النحو لابن السراج، ٢/٢٢٢.

(٢) ينظر: ابن الأثير، ضياء الدين، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، المحقق: أحمد الحوفي، بدوي طبانة، القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة، ٢/١٧٢.

والمفعول، والمبتدأ والخبر عند خفاء علامة الإعراب، كما في: "ضرب موسى عيسى"، و"أخي صديقي"؛ إذ لا قرينة لفظية هنا في تحديد أحدهما من الآخر سوى الرتبة[١].

ويُعد التقديم والتأخير من أبرز الأساليب البلاغية التي تلعب دورًا مهمًّا في إبراز المعنى وتكثيف الدلالة في اللغة العربية، وقد كان لهذا الأسلوب حضورٌ قوي في شعر المتنبي، أحد أعظم شعراء العربية في العصر العباسي، الذي تميّز بعمق معانيه وقوة أسلوبه.

ثانيًا: كتاب الأمثال السائرة من شعر المتنبي:

يعد كتاب "الأمثال السائرة من شعر المتنبي" للصاحب بن عباد (ت٣٨٥هـ) من الطرافة بمكان، حيث جمع الشعر والحكمة، ومع تمييز المتنبي وبراعته في صناعته، إلا أن له في الأمثال خصوصًا مذهبًا سبق به أمثاله؛ لذا نجد الزركلي عند ترجمته للمتنبي يقول: "له الأمثال السائرة والحكم البالغة والمعاني المبتكرة"[٢].

وقد جمع الصاحب بن عباد في هذا الكتاب أمثال المتنبي السائرة دون غيرها لاهتمام الناس بها، وقدمها إلى مخدومه فخر الدولة الأمير السيد الشاهنشاه، يقول ابن معصوم (ت١١١٨هـ): "مدار الناس الآن على أمثال أبي الطيب المتنبي دون غيرها غالبًا. وقد جمع منها ابن حجة في شرح بديعيته جملة حسنة، ولكني وقفت للصاحب كافي الكفاءة إسماعيل بن عباد رحمه الله تعالى على رسالة جمع فيها أمثال أبي الطيب السائرة لمخدومه فخر الدولة، ووجد بخط فخر الدولة على نسخة الأصل علامات على رؤوس بعض الأبيات، وهي علامات ما اختاره من الأمثال. وقد رأيت أن أثبت الرسالة المذكورة بعينها؛ وأثبت العلامات المزبورة لفخر الدولة، وهي خاء معجمة؛ علامة الانتخاب. وإنما نقلتها على ما هي عليه تعجبًا من جودة نقده، ودلالة اختياره على أنه اختيار الملوك وذوي الهمم العالية"[٣].

---

(١) ينظر: الوظيفة الإبلاغية لأسلوبية الرتبة وأثرها في تشكيل المعنى القرآني لحنيحن ص٥.

(٢) ينظر: الزركلي، خير الدين بن محمود، الأعلام، القاهرة: دار العلم للملايين، ط١٥، أيار/ مايو ٢٠٠٢م، ١/ ١١٥.

(٣) ينظر: ابن معصوم، أنوار الربيع في أنواع البديع المدني، تحقيق: شاكر هادي شكر – مطبعة النعمان – مكتبة العرفان – ط١(١٣٨٨هـ- ١٩٦٨م)٢/١١٧.

المبحث الأول

الرتبة بين عناصر الجملة الاسمية

كل جملة بدأت باسم كانت جملة اسمية، وهذا ما سار عليه كثير من علماء اللغة، ويرى سيبويه أن الجملة الاسمية هي التي تبدأ باسم، وتتكون من موقعين إعرابيين أساسيين هما: المبتدأ والخبر، وهذان العنصران لا غنى لأحدهما عن الآخر، ولا تحصل الفائدة إلا باجتماعهما، وأن حذف أحدهما يجب أن يقدر؛ لأنه عنصر أساسي لا يستغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدًّا[١].

وقال علي أبو المكارم في ترتيب عناصر الجملة الاسمية: (الأصل تقدم المسند إليه على المسند، وقد تجد ظروف تجعل هذا الأصل واجبًا، كما توجد اعتبارات توجب عكس ذلك، وفقًا لقواعد نحوية أو وفاءً بحاجات في الموقف اللغوي، وفي غير حالات الوجوب هذه يتسم التركيب بالمرونة، بحيث يصح أن تقدم أحد العنصرين الإسناديين على الآخر، مع ملاحظة أن الأصل هو تقديم المسند إليه، فلا يصح العدول عنه إلا لاعتبارات بلاغية)[٢].

المطلب الأول: تقديم الخبر على المبتدأ

اختلف البصريون والكوفيون في تقديم الخبر على المبتدأ[٣]، فذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه المفرد والجملة، واحتجوا على صحة مذهبهم بالقياس والسماع.

- أما القياس فَمن وَجْهَيْن:

أحدُهما: أَن الْخَبَر يشبه الْفِعْل، وَالْفِعْل يتَقَدَّم ويتأخر.

---

(١) ينظر: الكتاب ٢٣/١.

(٢) ينظر: مقومات الجملة العربية لعلي أبو المكارم ص١٤٥.

(٣) ينظر القول في هذه المسألة في: الكتاب ١٢٧/٢، الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ٥٦/١"مسألة رقم (٩)، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٢/١.

وَالثَّانِي: أنَّ الْخَبَر يشبه الْمَفْعُول؛ لأنَّه قد يصيُر مَفْعُولًا فِي قَوْلك: "ظَنَنْت زيدًا قَائِمًا"، وَالْمَفْعُول يجوز تَقْدِيمه وَكَذَلِكَ خبر (كَانَ) يتقدَّم على اسْمهَا وَخبر (إنَّ) يتقدَّم على اسْمهَا إِذا كَانَ ظرفا فَكَذَلِك هَهُنَا[1].

- وأما السماع:

فقد استدلوا على صحة مذهبهم بقوله تعالى:﴿وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾[2] حيث قدم "قليل"، وهو خبر على "هم" وهو مبتدأ[3]، وقوله تعالى﴿أَفَسِحْرٌ هَٰذَآ أَمْ أَنتُمْ لَا تُبْصِرُونَ ﴾[4] حيث قدم الخبر "سحر" على المبتدأ "هذا"[5].

وقوله تعالى: ﴿سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ **يُقْرَأُ**[6] «سَوَاءٌ» بِالرَّفْعِ؛ فَمَحْيَاهُمْ: مُبْتَدَأٌ، وَمَمَاتُهُمْ مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ، وَسَوَاءٌ: خَبَرٌ مُقَدَّمٌ[7].

كما قالوا: إنما جوّزنا ذلك لأنه قد جاء كثيرًا في كلام العرب وأشعارهم، فأما ما جاء من ذلك في كلامهم فقولهم في المثل: "في بيته يُؤْتَى الحَكَم"[8]، وقولهم: "في أكفانه لُفّ

---

(1) العكبري اللباب ١٤٢/١.

(2) من الآية "٢٤" من سورة ص.

(3) ينظر: التبيان في إعراب القرآن للعكبري ١٠٩٩/٢، والبحر المحيط لأبي حيان ١٥٠/٩.

(4) الآية "١٥" من سورة الطور.

(5) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١١٨٣/٢، والبحر المحيط ٥٦٩/٩.

(6) من الآية "٢١" من سورة الجاثية، وقَرَأَ ابْن كثير وَنَافِع وَأَبُو عَمْرو وَابْن عَامر وَعَاصِم في رِوَايَة أَبى بكر ﴿سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ رفعًا، وَقَرَأَ حَمْزَة والكسائي وَحَفْص عَن عَاصِم ﴿سَوَآءً﴾ نصبًا.
(ينظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد ٥٩٥، وحجة القراءات لابن زرعة ص٦٦١، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ١١٥٢/٢).

(7) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١١٥٢/٢.

(8) ورد هذا المثل في الأمثال لأبي فيد مؤرج بن عمرو السدوسي ص٤٧، والفاخر لأبي طالب المفضل بن سلمة ص٦٧، ومجمع الأمثال للميداني ٧٢/٢. وهذا المثل مما زعمت العرب أنه جاء على ألسن البهائم، قالوا: إن الأرنب التقطت ثمرة فاختلسها الثعلب فأكلها، فانطلقا يختصمان إلى الضب، فقالت الأرنب: يا أبا الحِشْل، فقال: سميعًا دعوت، قالت: أتيناك لنختصم إليك، قال: عادلًا حكمتما، قالت: فاخرج إلينا، قال: في بيته يؤتى الحَكَمُ قالت: إني وجدت ثمرة، قال: حلوة فكليها، قالت: فاختلسها الثعلب، قال: لنفسه بغى الخير، قالت: فلطمتهُ، قال: بحقكِ أخذتِ، قالت: فلطمني، قال: حُرٌّ انتصر، قالت: فاقضِ بيننا، قال: قد قضيتُ، فذهبت أقواله كلها أمثالًا.

الميت"[١]، و"مَشنُوءٌ من يَشْنَؤُكَ"، وحكى سيبويه[٢]: "تميميٌّ أنا"[٣]. فقد تقدم الضمير في هذه المواضع كلها على الظاهر؛ لأن التقدير فيها: الحَكَمُ يُؤْتَى في بيته، والميت لف في أكفانه، ومن يَشْنَؤكَ مَشْنُوء، وأنا تميميٌّ، وأما ما جاء من ذلك في أشعارهم فنحو ما قال الشاعر:

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وبَنَاتُنَا ... بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ[٤]

والتَّقديرُ: بنو أبنائنا مثل أبنائِنا، ولا يجوزُ أن يكونَ بنونا مبتدأ، وبنو أبنائنا **الخبرُ**، ولا الفاعلُ؛ لأنَّ أبناءَنا ليسوا بني أبنائِنا، ولا في أَبنائنا معنى يعملُ عمل الفعلِ[٥].

وقول الشاعر:

كِلاَ يَوْمَيْ طُوالَةَ وَصْلُ أَرْوَى ... ظَنُونٌ آنَ مُطَّرَحُ الظَّنُونِ[٦]

فقد دل بيت الشماخ السابق على جواز تقديم الخبر وحسنه؛ ألا ترى أن "كلا" من صلة "ظنون"، وأنه لولا حسن تقديم "ظنون" ما جاز تقديم ما تعلق به عليه[٧].

---

(١) ذكره الثمانيني في شرح اللمع ٣٦٥/١، وابن الأنباري في الإنصاف ٦٦/١، وابن يعيش في شرح المفصل ٩٢/١، على أنه مثل من الأمثال، والشاهد فيه: تقديم الضمير المتصل بالخبر المتقدم "في أكفانه" على مفسِّره "الميت".

(٢) ينظر: الكتاب ١٢٧/٢.

(٣) ورد القولان في: الكتاب ١٢٧/٢، والمسائل الحلبيات للفارسي ص٢٥٦، والمفصل في صنعة الإعراب للزمخشري ص٤٤، وشرح الألفية لابن الناظم ص٨١، والتذييل والتكميل لأبي حيان ٣٥٢/٣.

(٤) البيت من الطويل، ونُسب في شرح الكافية الشافية ٣٦٧/١ للفرزدق، وبحثت عنه في ديوانه ولم أجده، والشاهد: قوله: "بنونا بنو أبنائنا" حيث جاز تقديم الخبر على المبتدأ مع مساواتهما في التعريف؛ لأجل القرينة المعنوية؛ لأن الخبر هو محط الفائدة، فما يكون فيه التشبيه الذي تذكر الجملة لأجله فهو الخبر، وهو قوله: "بنونا" إذ المعنى أن بني أبنائنا مثل بنينا لا أن بنينا مثل بني أبنائنا.

(٥) ينظر: الإنصاف ٦٥/١-٦٦، والتبيين ص٢٤٦.

(٦) البيت من الوافر، للشماخ في ديوانه ص٣١٩، ومن مواضعه: الزاهر لأبي بكر الأنباري ٢٨٠/٢، وآمالي القالي ٣٠/٢، المخصص لابن سيده ٤٩٨/٤، وشرح المقدمة المحسبة لابن بابشاذ ٤١١/٢، وإيضاح شواهد الإيضاح للقيسي ٩٠/١.

(٧) ينظر: المسائل الحلبيات ٢٥٦،٢٥٧.

وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، مفردًا كان أو جملة؛ "فالمفرد" نحو "قائم زيد، وذاهب عمرو" والجملة نحو "أبوه قائم زيد، وأخوه ذاهب عمرو"[١].

واحتجوا على صحة مذهبهم بأن قالوا: تقديم الخبر هنا يؤدي إلى تقديم ضمير الاسم على ظاهره؛ ألا ترى أنك إذا قلت: (قائمٌ زيد)، كان في (قائم) ضمير (زيد) بدليل أنه يظهر في التثنية والجمع، فتقول: قائمان الزيدان، وقائمون الزيدون، ولو كان خاليًا عن الضمير لكان موحدًا في الأحوال كلها.

وكذلك إذا قلت: أبوه قائم زيد، كانت الهاء في (أبوه) ضمير زيد فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره، ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم أن يكون بعد ظاهره، فوجب أن لا يجوز تقديمه عليه[٢].

وردَّ البصريون قول الكوفيين بأن الإضمار قبل الذكر لفظًا جائز؛ إذا كان في تقدير التأخير، وهو كذلك هنا، ومما أضمر قبل الذكر على هذا النحو قوله تعالى: ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِۦ خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾[٣] فالهاء في (نفسه) عائدة إلى موسى وإن كان متأخرًا لفظًا؛ لأن موسى في تقدير التقديم، والضمير في تقدير التأخير[٤].

ولعل الصواب هو جواز تقديم الخبر؛ لتضافر أدلة السماع والقياس، نحو قولهم: «في أكفانه دَرْجُ الميت»، كما أن التقديم والتأخير جائز للتوسع في الكلام، ولا مانع من وقوع الشيء في غير موضعه مادام موضعه محفوظًا[٥].

وجدير بالذكر أن نقول أن الخلاف هنا ليس في صحة هذه الجمل التي ورد فيها تقديم الخبر، وإنما في توجيه إعراب هذه الكلمات في جملها؛ فقد وجد الكوفيون أن القول بجواز تقديم الخبر يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر، وهو من الأصول المرفوضة؛ لذا فقد وجهوا هذه الجمل نحويًّا بما يتوافق مع ما بنوا من قواعد وأصول، فقالوا في "قائم زيد" أن قائم مبتدأ، و"زيد" فاعل سد مسد الخبر، بناءً على أن مذهبهم صحة عمل اسم الفاعل من غير اعتماد.

---

(١) ينظر: الإنصاف ٦٥/١.

(٢) ينظر: الإنصاف ٦٥/١، وشرح المفصل ٩٢/١، والمقاصد الشافية ٥٥/٢.

(٣) الآية "٦٧" من سورة طه.

(٤) التبيين للعكبري ص٢٤٨.

(٥) ينظر: المرجع السابق ص٢٤٧.

ومن صور تقديم الخبر على المبتدأ في أمثال المتنبي السائرة ما يلي:

الصورة الأولى: تقديم الخبر وجوبًا:

يتقدم الخبر على المبتدأ من باب الوجوب في المواضع الآتية:

١- أن يكون المبتدأ نكرة ليس لها مسوغ إلا تقدم الخبر، والخبر ظرف أو جار ومجرور، نحو: عندك رجل، وفي الدار امرأة.

٢- أن يكون الخبر له صدر الكلام، نحو: أين زيد؟

٣- أن يكون المبتدأ محصورًا نحو: إنما في الدار زيد، وما في الدار إلا زيد.

٤- أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبر نحو قولك: في الدار صاحبها.

٥- أن يكون المبتدأ أنَّ وصلتها، نحو: عندي أنك فاضل[١].

وقد وردت بعض هذه الصور دون البعض الآخر في أمثال المتنبي السائرة، وسأتعرض لها بالدراسة على النحو التالي:

١- أن يكون المبتدأ نكرة ليس لها مسوغ إلا تقدم الخبر، والخبر ظرف أو جار ومجرور: وذلك نحو: "في الدار رجل"، و"عندك مال"، و"قصدك غلامه رجل"، و"عندي أنك فاضل"، وعلة تقديم الخبر في هذه الصورة ما يلي:

- أن تأخير الخبر في هذا المثال يوقع في إلباس "أن" المفتوحة بالمكسورة، و"أن" المؤكدة بالتي بمعنى لعل.

- كما أن تأخيره يوقع في إلباس الخبر بالصفة، وإنما لم يجب تقديم الخبر في نحو قوله تعالى: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾[٢]؛ لأن النكرة قد وصفت بمسمى، فكان الظاهر في الظرف أنه خبر لا صفة[٣].

---

(١) ينظر: أوضح المسالك لألفية ابن مالك ٢٩٦/١ وما بعدها، وشرح الألفية للأشموني ١٩٩: ٢٠٤.

(٢) من الآية "٢" من سورة الأنعام.

(٣) ينظر: أوضح المسالك لابن هشام ٢١٠/١، ٢١١.

– أنّهم استقبحوا الابتداءَ بالنكرة في الواجب، فلمّا سمُج ذلك عندهم في اللفظ، أخّروا المبتدأ، وقدّموا الخبرَ، وإنمّا كان تأخيرُه أحسنَ من تقديمه؛ لأنه وقع موقعَ الخبر، ومن شرطِ الخبر أن يكون نكرةً، فصلح اللفظُ، وإن كُنّا قد أحَطْنَا عِلْمًا أنّه المبتدأ[١].

– وقد وردت هذه الصورة في أمثال المتنبي السائرة في أربعة عشر بيتًا[٢]، منها على سبيل المثال، قول المتنبي:

في النَّاسِ أمْثلةٌ تَدورُ حَياتُها ... كمماتها ومماتُها كَحَيَاتِها[٣][٤]

أمثلة: مبتدأ تقدم خبره عليه (في الناس)، والمسوغ لتقديمه أنه شبه جملة وهو جار ومجرور، والعدول هنا يفيد التخصيص بالمسند إليه.

وقول المتنبي:

ومن البَلِيَّةِ عَذْلُ من لا يَرْعَوِي ... عَن غَيِّهِ وَخِطَابُ مَنْ لا يَفْهَمُ[٥]

عذل: مبتدأ تقدم خبره عليه، (من البلية) وهو شبه جملة – جار ومجرور– ودلالة التقديم هنا تفيد التخصيص، والمعنى: لومك من لا يردعه اللوم، وكلامك لمن لا يفهم الكلام، بلاء ما بعده بلاء[٦].

فالخبر في الأبيات السابقة مقدم على المبتدأ وجوبًا؛ لأن الخبر شبه جملة، والمبتدأ نكرة لا مسوغ لها إلا تقدم الخبر عليها.

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٨٨/١.

(٢) ينظر الأمثال السائرة الصفحات ص٢٧/ بيت رقم "٥"، ٣/٢٨، ٤/٣١، ٤/٣٢، ٥/٣٢، ١/٣٤، ٣/٣٤، ٢/٣٦، ٣/٣٩، ٦/٤٣، ١/٤٤، ٧/٤٩، ٣/٥٤، ٤/٥٥.

(٣) البيت من الرجز، ومن مواضعه: المنصف للسارق والمسروق منه لابن وكيع ٧١٤/١، ومعجز أحمد لأبي العلاء المعري ص١٦٢.

(٤) أمثال المتنبي السائرة للصاحب بن عباد ص٣١.

(٥) البيت من الكامل، ومن مواضعه: يتيمة الدهر ٢٥٩/١، وشرح ديوان المتنبي للواحدي ١٧٣، وأمالي ابن الشجري ٢٥٧/٣، ونهاية الأرب في فنون الأدب ١٢٨/٧.

(٦) أمثال المتنبي السائرة للصاحب بن عباد ص٣٤.

٢-أن يكون الخبر له صدر الكلام:

هناك أسماء وحروف لها صدر الكلام مثل: لام الابتداء، وأدوات الاستفهام، وأدوات الشرط، والحروف المشبهة بالفعل، وما وإن النافيتين، وكم الخبرية، ولام القسم، وما التعجبية. ومعنى أن للكلمة صدر الكلام أنها تقع في صدر الجملة، فلا يتقدم عليها ركن من أركانها فلا تقول: جاء من يدرس؟ وأنت تقصد الاستفهام، ويؤثر فيها ما بعدها أي أن العوامل اللفظية تعمل فيه فتقول: سل أيهم قام، (أي) اسم استفهام مرفوع على الابتداء[١].

فألفاظ الصدارة تلزم موقعًا واحدًا وهو صدر الجملة، وألفاظ الصدارة لها جذور تكفل وجود مرجعية معرفية لها في المعجم؛ وعليه فإن وجودها في صدر الجملة يمنع حركة العناصر الأخرى[٢]، قال السيوطي: (لأداة الشَّرْط الصَّدْر أَي صدر الْكَلَام فَلَا يسبقها مَعْمُول معمولها أَي لَا يجوز تَقْدِيم شَيْء من معمولات فعل الشَّرْط وَلَا فعل الْجَواب عَلَيْهَا لِأَنَّهَا عِنْدهم كأداة الِاسْتِفْهَام وَمَا النافية وَنَحْوهمَا مِمَّا لَهُ الصَّدْر)[٣].

وكما يتقدم المبتدأ على الخبر وجوبًا إذا كان من الألفاظ التي لها الصدارة، فإن الخبر يتقدم على المبتدأ وجوبًا للسبب نفسه، قال الجرجاني: (الاستفهام له صدر الكلام فلذلك تقدم الخبر على المبتدأ البتة)[٤].

وقد وردت هذه الصورة في أمثال المتنبي السائرة في بيتين[٥]، ومن ذلك قول المتنبي:

أَيْنَ الّذِي الهَرَمْانِ مِن بُنْيانِهِ ... ما قَوْمُهُ ما يومُهُ مَا المَصْرَعُ[٦][٧]

---

(١) ينظر: نظم اللآل في الحكم والأمثال لعبد الله فكري ص٤٣.

(٢) ينظر: الملخ الثابت والمتحرك في البنية النحوية للجملة العربية لحسن خميس ص٢٣٨، ٢٣٩.

(٣) همع الهوامع للسيوطي ٥٥٩/٢.

(٤) المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني ص٢٢٤.

(٥) ينظر: أمثال المتنبي السائرة ٧/٧١، ٥/٣٩.

(٦) البيت من الكامل، ومن مواضعه: الوساطة بين المتنبي وخصومه ونقد الشعر ص١٤٧، وأمالي ابن الشجري ١٤٩/٣، والتذكرة الحمدونية.

(٧) أمثال المتنبي السائرة ص٧١.

فقد تقدم الخبر وهو (أين) وهو اسم استفهام مبني في محل رفع خبر مقدم لها حق الصدارة في الكلام على المبتدأ (الذي)، ودلالة العدول بتقديم الخبر هنا أن ذكره أهم عنده في المعنى، وأيضًا (ما) اسم استفهام خبر مقدم و(قوم) مبتدأ مؤخر، وكذلك الحال في الاستفهامين التاليين (ما قومه)، (ما المصرع)، فإن أبا الطيب حين دخل مصر ورأى الأهرام التي بناها الملك، والهرمان: تثنية هرم- كسبب- وأراد بهما القريبين من مصر، ويومه: هو زمن ملكه، ويجوز أنه يوم موته، كما أن المصرع مكان الموت، والاستفهام عن هذا بعد الاستفهام عن قومه لاستحضار الصورتين والفرق بين الحالتين[١].

٣-أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على بعض الخبر:

يلتزم تقدم الخبر إذا عاد عليه ضمير من المبتدأ، نحو: "على التمرة مثلها زبدا"، فلا يجوز "مثلها زبدًا على التمرة"، ولا "حبيبها ملء عين"؛ لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة[٢].

وقد وردت هذه الصورة في أمثال المتنبي السائرة في ثلاثة أبيات[٣]، ومن ذلك قول المتنبي:

وَدَهْرٌ نَاسُهُ نَاسٌ صغَارٌ وَإِنْ ... كَانَتْ لَهُمْ جُثَثٌ ضِخَامُ[٤][٥]

(دهر) خبر مقدم، (ناسه) مبتدأ مؤخر، ولا يجوز تأخير الخبر لئلا يعود على متأخر لفظًا ورتبة، ودلالة التقديم هنا ليتأكد الخبر في ذهن السامع، والمعنى: أنهم صغار القدر والهمم وإن كانوا ضخام الأجسام كما قال حسان: لا عيب بالقوم من طول ومن قصر، جسم البغال وأحلام العصافير. وقال العباس بن مرداس: فما عظم الرجال لهم بفخر، ولكن فخرهم كرم وخير[٦].

---

(١) ينظر: الكشاف للزمخشري ٤٢٤/٣ "حاشية رقم ١".

(٢) ينظر: شرح الأشموني على الألفية ٢٠٣/١.

(٣) ينظر: أمثال المتنبي السائرة ١/٢٦، ١/٢٧، ١/٤٢.

(٤) البيت من الوافر، أمالي ابن الشجري ٢٥٢/٣، وشرح مقامات الحريري ١٨٦/١، والدر الفريد وبيت القصيد ١٢٩/٨.

(٥) أمثال المتنبي السائرة ص٢٦.

(٦) ينظر: شرح ديوان المتنبي للواحدي ص٨٢.

الصورة الثانية: تقديم الخبر جوازًا:

إن الضابط الرئيس في جواز التقديم هو أمن اللبس، فإذا كان التقديم لا يؤثر في التركيب ولا يغيره أو يحدث فيه خللًا عندها يكون جائزًا؛ فالغاية من الكلام هي الإفادة، وإيصال المعنى بشكل واضح(١).

وقد أشار النحاة إلى مسألة تقديم الخبر على المبتدأ جوازًا شريطة ألا يكون هناك خلل في المعنى، وأن لا يمنع مانع من ذلك(٢).

فإذا وجدت قرينة توضح المراد وتمنع اللبس، ويعرف بواسطتها كل من المبتدأ والخبر، لا يلزم الترتيب بل تكون العناصر النحوية حرة الحركة تقديمًا وتأخيرًا، وذلك كقولك: (ضوء القمر ضوء الشموع)، (أبي أخي في الشفقة)، فبقرينة التشبيه وهي معنوية يتعين أن يكون (ضوء القمر) مبتدأ في الأولى و(ضوء الشموع) خبر، ويكون (أبي) مبتدأ في الثانية، و(أخي) خبرًا(٣).

وقد ورد تقديم الخبر على المبتدأ في الأمثال السائرة للمتنبي في موضعين(٤)؛ حيث جرى على عادة العرب في جواز تقديم الخبر على المبتدأ، فهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعًا يهمانهم، ويعنيانهم(٥).

ومن ذلك قول المتنبي:

بأبي الوحيد وجيشهُ متكاثرٌ ... يبكي ومن شرِّ السلاح الأدمعُ(٦)(٧)

---

(١) ينظر: النحو الوافي لعباس حسن ٤٥٥/١.

(٢) كشف النقاب عن مخدرات مليحة الإعراب للفاكهي ٣٦٠/٢.

(٣) ينظر: النحو الوافي ٤٤٩/١.

(٤) ينظر: أمثال المتنبي السائرة ٧٢/١، ٧٣/١.

(٥) ينظر: الكتاب ٣٤/١.

(٦) البيت من الكامل، ومن مواضعه: شرح معاني المتنبي لابن الأفليلي ٥/٢، ومعجز أحمد ص٤٢١، والتذكرة الحمدونية ٢٣٢/٤.

(٧) أمثال المتنبي السائرة ص٧٢.

(ومن شر): جار ومجرور خبر مقدم، (الأدمع) مبتدأ مؤخر جوازًا، وقد أجاز النحاة تقديم الخبر شبه الجملة على المبتدأ المعرفة، وذلك نحو: في الدار صاحبك[١]، وإذا كان الخبر شبه جملة والمبتدأ معرفة فإن المتكلم حينئذ بالخيار، يقدم الخبر ويؤخر المبتدأ أو يأتي بالجملة على الأصل، إلا أن الكاتب قد يؤثر أحدهما في موضع ما، ويؤثر الآخر في موضع آخر، فالفرق إذن فرق أسلوب، وإيثار أحد الأسلوبين يرجع إلى تلك النواحي الفنية التي تتأثر بمزاج الكاتب، وموسيقى الكلام، وعلاقة الجملة بما يليها وما يسبقها[٢].

المطلب الثاني: تقديم خبر الأفعال والحروف الناسخة على اسمها

الأفعال الناسخة هي التي تدخل على الجملة الاسمية، فتزيل الحكم الإعرابي الثابت للمبتدأ والخبر، ويصبح المبتدأ اسمًا للناسخ، والخبر خبرًا له، وأما عن ترتيب الجملة بعد دخول الناسخ عليها؛ فالأصل فيه أن يكون مستمدًّا من أصل الترتيب مع الجملة الاسمية[٣]، فتبدأ الجملة بالناسخ ثم الاسم ثم الخبر؛ إلا أنه قد يعدل عن هذا الأصل بالتقديم والتأخير[٤].

وعليه يجوز أن يتقدم خبر كان وأخواتها على اسمها شريطة أمن اللبس في المعنى ما لم يمنع مانع تقتضيه بعض القواعد الخاصة بأحد أخوات (كان)[٥].

وأما الحروف الناسخة وهي (إنَّ وأخواتها)، فقد ذكر الجرجاني أنه يمتنع تقديم خبر إن عليها وعلى اسمها، ثم استدرك قائلًا: "فإن كان ظرفًا جاز تقديمه، كقولك: إنَّ في الدار زيدًا؛ وذلك لأنه الظروف يجيء فيها من التوسع ما لا يجيء في غيرها... ولا يجوز أن يتقدم الظرف على "إنَّ" فلا تقول: "في الدار إنَّ زيدًا"[٦].

---

(١) ينظر: الكتاب ١٢٨/٢، والخصائص ٣٨٥/٢.

(٢) ينظر: من أسرار اللغة لإبراهيم أنيس ص ٣٢٠- ٣٢١.

(٣) ينظر: النحو الوصفي لمحمد صلاح الدين مصطفى بكر ٢٠٧/٣.

(٤) ينظر: الإيضاح العضدي ص١٠٠.

(٥) كشف المشكل في النحو للحيدرة اليمني ص٧٢.

(٦) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ٤٤٧/١.

وقد ورد تقديم خبر الناسخ في الأمثال السائرة للمتنبي على النحو التالي:

الصورة الأولى: تقديم خبر الأفعال الناسخة على اسمها وجوبًا:

أصل خبر "كان" أن يلي اسمها نحو قوله تعالى: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ عَجُولًا﴾(١)، ولكن يجوز أن يتقدم الخبر على الاسم، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾(٢) فـ "حَقًّا" خبر "كان" مقدم، و"نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ" اسمها مؤخر(٣)، بل إنه قد يتقدم على (كان) نحو: "قائما كان زيد"، وذلك إن خلا الخبر من معنى الاستفهام، ولم يمنع من التقديم مانع، نحو: "يعجبني أن كان زيد قائما"، فلا يجوز تقديم "قائما" على "أن كان"؛ لأن ما بعد "أن" من صلتها، والصلة لا تتقدم على الموصول، ولا على "كان" دون "أن"؛ لأن "أن" لا يفصل بينها وبين الفعل بالاسم، ونحو "كان فتاك مولاك"، "وإنما كان زيد في المسجد" فيجب فيهما تقديم الاسم وتأخير الخبر لخوف اللبس في الأول، وحصر الخبر في الثاني(٤).

ومواضع تقديم خبر الأفعال الناسخة على اسمها هي نفسها مواضع تقديم الخبر على المبتدأ وجوبًا(٥)، غير أنه لم يرد في كتاب الأمثال السائرة للمتنبي سوى بيتين فقط(٦)، ومن ذلك قول المتنبي:

وإذا لم يَكُنْ مِنَ المَوْتِ بُدٌّ ... فَمِنَ العَجْزِ أَنْ تَكُونَ جَبَانَا(٧)(٨)

---

(١) من الآية "١١" من سورة الإسراء.

(٢) من الآية "٤٧" من سورة الروم.

(٣) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ٢٤٢/١.

(٤) ينظر: التوطئة للشلوبيني ص ٢٢٨، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٥٠/١، وشرح الجزولية للأبذي س١ /٩٦٧.

(٥) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام ص١٣٦، وشرح التصريح للشيخ خالد الأزهري ٢٤٢/١ ٣٢١.

(٦) ينظر: أمثال المتنبي السائرة ١/٢٦، ٢/٦٤.

(٧) البيت من البسيط، ومن مواضعه: جمهرة الأمثال ١١٤/١، وديوان المعاني ١٩٦/١، وشرح معاني شعر المتنبي لابن الإفليلي ٦٢/١.

(٨) أمثال المتنبي السائرة ٢/٦٤.

حيث تقدم خبر (يكن) وهو (من الموت) وهو شبه جملة على الاسم (بُدٌّ)؛ لأن اسمها نكرة، والخبر شبه جملة، ودلالة عدول المتنبي هو نفي التخصيص؛ لدخول (لم) على (يكن)؛ إذ المعنى: إذا كان الموت لا بد منه، والفناء لا محيص لأحد عنه، فمن العجز أن تجبن عما لا ينجيك منه توقعك، ولا يدفعه عنك إشفاقك وتحرزك[١].

الصورة الثانية: تقديم خبر الأفعال الناسخة على اسمها جوازًا:

الأصل في خبر "كان" أن يلي الاسم نحو قوله تعالى: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾[٢]، ولكن أجاز النحويون تقديم خبر "كان" على اسمها (توسيط الخبر)[٣] ما لم يمنع من ذلك مانع، أو موجب[٤]، قال تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا﴾[٥] فـ "عَجَبًا" خبر وقد تقدم على الاسم الذي هو "أَنْ أَوْحَيْنَا"؛ لأن "أن" والفعل في تأويل مصدر، وذلك المصدر مرفوع بأنه اسم "كان"[٦].

وإنما جاز تقديم خبر (كان) على اسمها؛ لتصرفها[٧]، ولأن الخبر في هذا بمنزلة المفعول في قولك: "ضرب عمرًا زيدٌ" فيجوز تقديم الخبر كما جاز تقديم المفعول[٨].

قال سيبويه: (تقول: كان عبدُ الله أخاك ... وإن شئت قلت: كان أخاك عبدُ الله، فقدمت وأخرت كما فعلت ذلك في (ضرب)؛ لأنه فعل مثلُه وحال التقديم والتأخير فيه كحاله في (ضرب)، إلا أنّ اسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد)[٩].

---

(١) شرح معاني شعر المتنبي لابن الإفليلي ١/١٣٩.

(٢) من الآية "٥٤" من سورة الفرقان.

(٣) ينظر: المقتضب ٤/٨٨، والجمل في النحو للزجاجي ص ٤٢، والإيضاح للفارسي ص ١١٧، والحلل في إصلاح الخلل للبطليوسي ص ١٦٠، والفصول في العربية لابن الدهان ص ١٦، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٣٦٨، والشلوبيني التوطئة ص ٢٢٩، وابن مالك شرح التسهيل ١/٣٤٨، وشرح شرح الألفية لابن الناظم ص ٩٦، وشرح اللمحة البدرية لابن هشام ٢/١٣.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١/٣٥٠، وشرح التسهيل للمرادي ص ٢٩٨.

(٥) من الآية (٢) من سورة يونس.

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤/٣٦٨.

(٧) ينظر: الجمل في النحو ص ٤٢، والإيضاح ص ١١٧، واللباب في علل البناء والإعراب ١/١٦٧.

(٨) ينظر: التبصرة والتذكرة للصيمري ١/١٨٧.

(٩) ينظر: الكتاب ١/٤٥.

وقد ورد تقديم خبر كان على اسمها جوازًا في الأمثال السائرة للمتنبي في موضعين[١]، ومن ذلك قول المتنبي:

مَنْ كَانَ فَوْقَ مَحَلِّ الشَّمْسَ مَوْضِعُهُ ... فَلَيسَ يَرْفَعُهُ شَيْءٌ ولا يَضَعُ[٢][٣]

فقد تقدم خبر كان (فوق محل الشمس) وهو شبه جملة، على اسمها وهو (موضعه)، ودلالة التقديم لفت الانتباه، والتشويق إلى ذكر المسند إليه، والمعنى: ومن حل في الفضائل محلك، واشتهر بالشجاعة اشتهارك، فتواضعت الشمس عن موضعه، وقصر محتدها عن محتده، فلم يبق له في الشرف غاية يبلغها فترفعه، ولا للعيب إليه سبيل فيضعه[٤].

الصورة الثالثة: تقديم خبر الحروف الناسخة على اسمها:

ذهب النحويون إلى أنه لا يجوز تقديم شيء من معمولات (إنَّ) وأخواتها عليها؛ لأنها غير متصرفة في نفسها، وما لا يتصرف في نفسه فلا يجوز أن يتصرف في معموله، بالإضافة إلى ضعفها في العمل؛ لأنها ليست بأفعال ولا من لفظها، فلا يجوز أن تقول: (زيدًا إنَّ قائمٌ) ولا (قائمٌ إنَّ زيدًا) تريد (إنَّ زيدًا قائمٌ)[٥]، وكذلك أيضًا لا يجوز تقديم الخبر على الاسم فنقول (إنَّ قائمٌ زيدًا)؛ لما ذكر من عدم تصرفها، وضعفها في العمل إلا إذا كان الخبر ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا فإنه يجوز تقديمه على الاسم؛ لأن العرب

---

(١) ينظر: أمثال المتنبي السائرة ٤/٤٢، ٦/٧٧.

(٢) البيت من البسيط، ومن مواضعه: الوساطة بين المتنبي وخصومه ١٠٨/١، ويتيمة الدهر ٢٣٥/١، والحماسة المغربية ٥٢٩.

(٣) أمثال المتنبي السائرة ص٤٢.

(٤) شرح معاني شعر المتنبي لابن الإفليلي ٣٦٠/١.

(٥) ينظر: المقتضب ١٠٩/٤، شرح المفصل ٢٥٦/١، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٣٩/١، والمنهاج في شرح جمل الزجاجي للعلوي ٣٢٣/١، ٣٢٤، وشرح جمل الزجاجي لابن الفخار ٣٣٤/٢، وهمع الهوامع للسيوطي ١٦٠/٢.

قد اتسعت في الظروف ما لم تتسع في غيرها[١]، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً﴾[٣].

والسبب في اتساعها في الظروف من بين سائر المعمولات: أنَّ كل كلام لا بُدَّ فيه من ظرف ملفوظ به أو مقدر، ألا ترى أنَّك إذا قلت: (قام زيدٌ) فلا بُدَّ للقيام من ظرف زمان وظرف مكان يكون فيهما، فلما كثر استعماله اتسعوا فيه ما لم يتسعوا في غيره، والمجرورات تشبه الظروف، ألا ترى أنَّ كل ظرف فهو في التقدير مجرور بفي؛ ولذلك إذا **أضمر عاد** إلى أصله، فتقول: (يوم الجمعة صمت فيه) فعوملت لذلك معاملة الظروف في الاتساع [٤].

هذا، ويدل على اتساعهم في الظرف والمجرور أنهم قد فصلوا بهما بين المضاف والمضاف إليه في نحو قول الشاعر:

كَما خُطَّ الكِتَابُ بِكَفٍّ يومًا ... يهوديٍّ يُقارِبُ أو يُزِيلُ[٥]

والمراد: بكفٍّ يهوديٍّ يَومًا، وإذا جاز الفصل بين المضاف والمضاف إليه وهما كالشيء الواحد، كان جوازه في (إنَّ) واسمها أسهل؛ إذ هما شيئان منفصلان[٦].

---

(١) ينظر: المقتضب ١٠٩/٤، والإيضاح ص ١٢٣، والتبصرة والتذكرة ٢٠٥/١، ٢٠٦، شرح المقدمة المحسبة ٢١٩/١، والمقتصد في شرح الإيضاح ٤٤٧/١، البيان في شرح اللمع ص ١٥٩، ١٦٠، وشرح المفصل ٢٥٦/١، وشرح جمل الزجاجي ٤٣٩/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٢/٢، والبسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ٧٧٢/٢.

(٢) الآية "٦" من سورة الشرح.

(٣) وردت هذه الجملة الكريمة في أكثر من آية، منها: الآية (١٣) من سورة آل عمران، و(٤٤) من سورة النور، و(٢٦) سورة النازعات.

(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٣٩/١.

(٥) البيت من الوافر، وقائله: أبو حية النميري كما في الكتاب ١٧٨/١، ١٧٩، اللغة: يزيل: يفرق ويباعد. (ينظر: الصحاح ١٧٢٠/٤، مادة "ز ي ل").

والشاهد فيه قوله: "بكفٍّ يهوديٍّ يَومًا" حيث فصل بين المضاف "كف" والمضاف إليه "يهودي" بالظرف "يومًا"، وأصل الكلام: كَمَا خُطَّ الكتاب يَومًا بكفٍّ يهودي، ومن مواضعه: الكتاب ١٧٨/١، ١٧٩، والمقتضب ٣٧٧/٤، والأصول في النحو ٢٢٧/٢، والخصائص ٤٠٧/٢، والمقاصد النحوية ١٣٧٤/٣.

(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٥٧/١.

وقيل: إنما جاز تقديم الخبر إذا كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا؛ لأنهما ليسا بالخبرين في الحقيقة، وإنما الخبر هو الاستقرار المقدر، ويجب تقديره بعد الاسم لا قبله؛ لئلا يقدم الخبر الحقيقي عليه، فنقول: (إنَّ في الدار زيدًا مستقرٌّ) وهذا القول لابن الخباز[١]، وابن مالك[٢].

وقيل: إنما تقدم الظرف وحرف الجر؛ لأنهم لو لم يرتكبوا هذا لامتنع أن يكون اسم (إنَّ) نكرة؛ لأن المبتدأ إذا كان نكرة، ولم يكن دعاء لزم تأخيره عن الخبر، كقولك: (عليك مال) و(وراءك جدار) فلو امتنعنا من تقديم الخبر لامتنعت (إنَّ) من الدخول على مثل هذا كقوله تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا وَجَحِيمًا﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِيهَا قَوْمًا جَبَّارِينَ﴾[٤]، فأقدمنا على الفصل لهذا المعنى، فلما ثبت ذلك في النكرة أجزناه في المعرفة، وهذا القول لابن الدهان[٥].

أي: أنَّ تقديم الخبر إذا كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا يكون واجبًا إذا كان الاسم نكرة، وجائزًا إذا كان معرفة، ويؤيد هذا قول الرضي[٦] في خبر (إنَّ): "ليس أمره كأمر خبر المبتدأ في تقديمه إلا إذا كان ظرفًا فإن حكمه إذن حكمه في جواز التقديم إذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ﴾[٧].

وفي وجوبه إذا كان نكرة نحو قوله ﷺ: «إِنَّ مِنَ البَيَانِ لَسِحْرًا»[٨]، وقد ورد تقديم خبر الحروف الناسخة على اسمها في كتاب الأمثال السائرة للمتنبي في موضع واحد فقط، وهو:

---

(١) ينظر: توجيه اللمع لابن الخباز ص ١٥١.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٤٧٣/٢.

(٣) من الآية (١٢) من سورة المزمل.

(٤) من الآية "٢٢" من سورة المائدة.

(٥) الغرة في شرح اللمع لابن الدهان ٤٣/١، ٤٤.

(٦) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢٨٩/١.

(٧) من الآيتين "٢٥، ٢٦" من سورة الغاشية.

(٨) الحديث أخرجه الإمام البخاري في كتاب: النكاح، باب: الخطبة ١٩/٧، ح: ٥١٤٦، والإمام أبو داود في أول كتاب: الأدب، باب: في المشتق من الكلام ٣٥٤/٧، ح: ٥٠٠٧، والإمام مالك في كتاب: الكلام، باب: ما يكره من الكلام بغير ذكر الله ٩٨٦/٢، ح: ٧.

فإنَّ لثالث الحالَينِ معنًى ... سوى معنى انتباهِك والمنام[1][2]

تقدم الخبر وهو (لثالث) على الاسم (معنًى)، وهذا التقديم واجب؛ لأن الخبر شبة جملة والاسم نكرة، ودلالة العدول بالتقديم دفع توهم أن الخبر نعت، وتمكين الخبر في ذهن السامع، والتشويق إلى ذكر الاسم المتأخر، فقد أراد بثالث الحالين الموت، يقول: ما دمت حيا تمتع من حالتي النوم والسهاد فإنك لا تنام في القبر، والموت غير اليقظة والرقاد، فلا تحسبن الموت نوما[3].

(1) البيت من البسيط، ومن مواضعه: معجز أحمد ص٤٠٢، وشرح ديوان المتنبي للواحدي١/٣٣٧.

(2) أمثال المتنبي السائرة ص٦٦.

(3) ينظر: إعراب القرآن وبيانه لمحيي الدين بن أحمد مصطفى درويش ٨/٢٠٧.

المبحث الثاني

الرتبة بين عناصر الجملة الفعلية

تتكون الجملة الفعلية من ركنين أساسيين هما: الفعل والفاعل، فالفعل هو المسند، والفاعل وهو المسند إليه، أما العناصر الثانوية (الفضلات) في الجملة الفعلية، فتأتي بعد هذين العنصرين مثل: المفعول به، والمفعول معه، والمفعول لأجله، والحال، والتمييز، والمفعول المطلق، وأشباه الجمل، وهي تتحرك بسهولة بين المواقع في النسق الشكلي للجملة، فتتقدم على الفاعل تارة، وعلى الفعل تارة أخرى، وعلى الاسم المختصة به تارة أخرى(١).

إن ما يدعو نظام اللغة إلى التحول عن الأصل إلى الفرع يكمن في أمن اللبس، أو مراعاة أصل آخر حين يتعارض الأصلان في تركيب بعينه، كأن يتعارض أصل الترتيب في الجملة الفعلية مع وجود ما له حق الصدارة من أسماء الشرط والاستفهام، فإذا جاء اسم الاستفهام مفعولًا به كان له حق الصدارة، وبذا يتقدم على الفعل وجوبًا، وعليه نكون قدمنا أصلًا على أصلٍ(٢).

فالتقديم أحيانًا يكون واجبًا، إذا أدى عدم التقديم إلى تعارض قاعدة نحوية مع أخرى، ويكون الضابط في ذلك منع حدوث التعارض بين القواعد، فالأصل في القواعد أن يكمل بعضها بعضًا لا أن ينقض بعضها بعضًا.

ومن ذلك أن نقدر في (نعم وبئس) فاعل ضمير مستتر إذا فصل بينها وبين فاعلها؛ منعًا لتعارض القواعد الإعرابية(٣)، فإذا لم يقدر الفاعل ضمير مستتر لتعارض ذلك مع القاعدة النحوية التي تنص على أنه لا يجوز الفصل بين نعم ومرفوعها لا بظرف ولا بغيره(٤).

---

(١) بناء الجملة العربية لمحمد حماسة عبد اللطيف ص١٩٤.

(٢) الأصول تمام حسان ص١٥٣.

(٣) ينظر: النحو الوافي ٣/٣٧٠.

(٤) ينظر: همع الهوامع ٣/٣٠.

والحكم على أي عنصر في الجملة بأنه مقدم من تأخير أو مؤخر من تقديم يعود إلى بنية الجملة الأساسية، فهي التي تحكم بوضع هذا العنصر أو ذاك في موضع معين أو رتبة محددة، ولولا النظر إلى هذه الرتبة المقررة لكلا العنصرين لم يحكم بتقديم هذا أو تأخير ذاك[١].

المطلب الأول: تقديم الفاعل على الفعل:

ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يتقدم الفاعل على فعله، فإن تقدم فهو مبتدأ، ويضمر في الفعل ضمير يكون هو الفاعل[٢]، لكن ليس لسيبويه نص صريح يمنع فيه تقديم الفاعل على إلا ما يمكن أن يفهم من حديثه عن باب المبتدأ والخبر، فقال: (ويحتمِلون قُبحَ الكلام حتَّى يضعوه في غير موضعه؛ لأنه مستقيم ليس فيه نقيض فمن ذلك قول الشاعر:

صَددْتِ فأطولتِ الصُّدودَ وقلّما ... وصال على طُولِ الصُّدود يَدومُ[٣]

وإنما الكلام: وقلَّ ما يَدوم وصالٌ)[٤].

وأما البصريون بعد سيبويه فقد نصواْ على منع تقديم الفاعل، قال الفارسي: (اعلم أن الفاعل رفع، وصفته أن يسند الفعل إليه مقدمًا عليه، ومثاله: جرى الفرس، وغنم الجيش) [٥].

---

(١) ينظر: بناء الجملة العربية ص١٩٤.

(٢) ينظر: الكتاب ٣١/١، والمقتضب ١٢٨/٤، والإيضاح العضدي ١٠١، والمقتصد٣٢٧/١، وشرح الجمل لابن عصفور ١٥٩/١، والمساعد لابن عقيل ٣٨٧/١.

(٣) ينظر: البيت من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة في شرح ديوانه ص٥٢٣، وللمرار الفقعسي في ديوانه٤٨٠ وفي الأزهية للهروي ص٩١، وخزانة الأدب للبغدادي ٢٣١/١٠.

والشاهد: (وصال... يدوم) حيث تقدم الفاعل (وصال) على عامله (يدوم)، ومن مواضعه: الكتاب ٣١/١، والمقتضب ٨٤/١، والأصول في النحو ٤٦٦/٣.٢٣٤/٢، كتاب الشعر ٩١/١، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٣٠٩/١، والمحكم والمحيط الأعظم ١٣٠/٦، وشرح الألفية لابن عقيل ٢٩٠/٤.

(٤) الكتاب ٣١/١.

(٥) الإيضاح العضدي ص١٠١.

وقال ابن يعيش: (واعلم أن الفاعل في عرف النحويين كل اسم ذكرته بعد الفعل)[١]، وأجاز الكوفيون تقديم الفاعل على عامله[٢]، وهو مذهب قطرب حيث قال: (إذا قلتَ "زيد قام" فإن زيدًا فاعل في حال تقديمه كما هو في حال تأخيره)[٣].

قال الشاعر:

مَا لِلْجِمَالِ سَيْرُهَا وَئِيدًا ... أَجَنْدَلًا يَحْمِلْنَّ أَمْ حَدِيْدًا؟[٤]

معناه: (وئيدًا سيرها)، وحجتهم: أن (سيرها) روي مرفوعًا، ولا جائز أن يكون مبتدأ؛ إذ لا خبر له في اللفظ لنصب ما يمكن أن يكون الخبر (وئيدًا) فتعين في نظرهم إعرابه فاعلًا بـ (وئيدًا) مقدمًا عليه، فقد تقدم الفاعل على المسند[٥].

وقال ابن مالك: (وقد ينتصر لمجيز ارتفاع الفاعل بعامل متأخر بمثل قول الشاعر:

فَمَتَى واغِلٌ يَنُبْهُم يُحَيُّوهُ ... وَتُعْطَفْ عليه كَأْسُ السَّاقِي[٦]

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٧٤/١.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ١٠٨/٢، والمساعد ٣٨٧/١، والتصريح٣٩٧/١، وهمع الهوامع ٥١١/١، وشرح الأشموني على الألفية ١٦٩/١، والموفي في النحو الكوفي ص١٧.

(٣) ينظر: الحلل في إصلاح الخلل ص١٤٦.

(٤) البيت من الرجز، وهو للزباء في أبي هلال العسكري جمهرة الأمثال ٢٣٥/١، وابن سيده المحكم والمحيط الأعظم ٣٠٤/٨، والميداني مجمع الأمثال ٢٣٣/١، ولسان العرب (فصل الواو) ٤٤٣/٣، والخزانة ٢٩٥/٧، وللزباء، أو الخنساء في المقاصد النحوية ٤٤٨/٢، وبلا نسبة في أمالي الزجاجي للقالي ١٦٦، والتذييل والتكميل ١٧٧/٦، ومغني اللبيب ٥٨١/٢، والتصريح ٣٩٧/١.

(٥) التصريح ٣٩٧/١.

(٦) البيت من الخفيف، وهو لعديِّ بن زيد العبادي في ديوانه ص١٥٦، وفي الكتاب ١١٣/٣، والأصول في النحو ٢٣٢/٢، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٣٨/١، وضرائر الشعر ٢٠٧/١، وبلا نسبة في والمقتضب ٧٦/٢، وشرح الكافية الشافية ١٥٩٩/٣.

واللغة/ الواغل: الداخل على القوم وقت الشراب وليس منهم، ينبهم: يصبهم.

والشاهد: (الواغل ينبهم) حيث قدم الفاعل وهو (الواغل) على عامله المتأخر وهو (ينبهم).

فيقال: (واغل) إما مرفوع بمضمر يدل عليه المتأخر، أو بالمتأخر، وارتفاعه بمضمر ممتنع؛ لاستلزامه إعمال أداة الشرط في فعلين قبل الجواب، وليس الثاني تابعًا للأول فتعين ارتفاعه بالمتأخر)[1].

وأجاز الأخفش رفع الاسم المتقدم بعد إنْ بالابتداء وقال في قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾[2]، فابتدأ بعد إنْ، وأن يكون رفع أحد على فعل مضمر أقيس الوجهين[3].

وتظهر ثمرة الخلاف في التثنية والجمع فعلى مذهب البصريين تقول: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، وعلى مذهب الكوفيين تقول: الزيدان قام، والزيدون قام[4].

وواضح مما سبق أن البصريين يعتمدون على الشكل، وعلى فلسفة العامل والمعمول، في النظر إلى الجملة، فخلطوا بذلك بين الجملة الفعلية والاسمية، وهما جملتان مختلفتان كل الاختلاف؛ وذلك لاعتمادهم على الشكل دون المعنى.

فالأمر عند البصريين شكلي؛ إذ يجب أن يكون الفاعل مرفوعًا، ومتأخرًا عن فعله، وإذا فقد هذين الشرطين خرج عن كونه فاعلًا، مع علمهم بأن المعنى يقتضي أن يكون ما تقدم هو الفاعل، وقد لاحظ ابن يعيش ذلك وهو يتحدث عن الفاعل، فقال: (وفي الجملة الفاعلُ في عُرْفِ أهلِ هذه الصَّنْعة أمر لفظيٌّ؛ يدل على ذلك تسميتُهم إيّاه فاعلًا في الصُّوَر المختلفة من النفي، والإيجاب، والمستقبَل، والاستفهام، ما دام مقدَّمًا عليه؛ وذلك نحو: "قَامَ زيدٌ"، و"سَيَقُومُ زيدٌ"، و"هَلْ يقوم زيد؟"، و"زيدٌ" في جميع هذه الصُّوَر فاعلٌ، من حيث إنّ الفعل مسنَدٌ إليه، ومقدَّمٌ عليه، سواءٌ فَعَل أو لم يفعل. ويؤيّد إعراضَهم عن المعنى عندك وُضوحًا أنّك لو قدّمت الفاعل، فقلت: "زيدٌ قام"، لم يبق عندك فاعلًا، وإنمّا يكون مبتدأ وخبرًا معرّضًا للعوامل اللفظية)[5].

---

(1) شرح التسهيل لابن مالك ١٠٩/٢.

(2) من الآية "٦" من سورة التوبة.

(3) شرح التسهيل لابن مالك ١٠٩/٢.

(4) ينظر: أوضح المسالك لابن هشام ٧٨/٢.

(5) ينظر: شرح المفصل ٧٤/١.

إن نظرة البصريين وإن كانت دقيقة من حيث مراعاتها لمقتضيات نظرية العامل والمعمول، إلا أنها أهملت المعنى ولم توله أي اهتمام، في حين أن نظرة نحاة الكوفة كانت أكثر التفاتًا إلى جانب المعنى؛ لأنهم تخلوا عن الصناعة النحوية وفلسفة العامل والمعمول قليلًا في متابعة المعنى، فرأوا أن الفاعل هو الفاعل تقدم أو تأخر.

وقد ورد تقديم الفاعل على الفعل في الأمثال السائرة للمتنبي في موضعين[١]، ودل ذلك على نزعتة الكوفية، ومن ذلك قول المتنبي:

وَإِذَا الشَّيْخُ قَالَ أُفٍّ فَمَا مَلَّ ... حَيَاةً وَإِنَّمَا الضَّعْفَ مَلَّا[٢][٣]

حيث قدم الفاعل (الشيخ) على الفعل (قال) على مذهب الكوفيين، وهذا من باب الترخيص في قرينة الرتبة، وعلى مذهب البصريين: الشيخ: فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، ودلالة العدول بالتقديم هنا التشويق إلى ذكر الفعل؛ وليتمكن في ذهن السامع، والمعنى: وإذا قال الشيخ أف لنفسه، وأظهر الاستطالة لمدة عمره، فليس ذلك بأنه مل الحياة وسئمها، واستثقلها وكرها، وإنما مل الضعف والهرم، واستكره الكبر والألم، يشير إلى أن الحياة تألفها طباع البشر، وتستحب في التشبيه والكبر[٤].

المطلب الثاني: تقديم المفعول به على الفعل

يعتمد جواز التقديم والتأخير في الجملة الفعلية على ضابطين أساسيين هما: أمن اللبس، وهو الأهم؛ فإذا أمن اللبس جاز التقديم والتأخير، وقد يعتمد هذا الضابط على وجود قرينة لفظية أو معنوية في الجملة حتى يتحقق.

أما الضابط الثاني فهو حفظ الرتب (رتب المكونات والوظائف الإعرابية)، فإذا بقيت رتب عناصر الجملة محفوظة جاز التقديم والتأخير أيضًا.

---

(١) ينظر: أمثال المتنبي السائرة ٥/٥٢، ٣/٥٨.

(٢) البيت من الخفيف، ومن مواضعه: الوساطة بين المتنبي وخصومه ونقد الشعر ص ١٤٦، ويتيمة الدهر ٢٦٢/١.

(٣) أمثال المتنبي السائرة ص٥٢.

(٤) ينظر: شرح معاني شعر المتنبي لابن الإفليلي ٣٣٣/٢.

وعليه، فقد يتقدم المفعول به على الفعل نحو قولك: الصدقَ التزمتُ والكذبَ اجتنبتُ، وقوله تعالى: ﴿ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴾[1]، وقد يكون تقديم المفعول على الفعل واجبًا في بعض الحالات نحو:

١- أن يكون المفعول به استفهامًا نحو: أي رجل زرت؟، ونحو قوله تعالى: ﴿وَيُرِيكُمْ ءَايَـٰتِهِۦ فَأَىَّ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ ﴾[2].

٢- أن يكون شرطًا نحو: أي رجل تزر أزر، ونحو قوله تعالى:﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾[3].

٣- أن يقع عامله بعد الفاء، وليس له منصوب غيره مقدم عليها نحو قوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴾[4][5].

٤- أن يكون المفعول ضميرًا منفصلًا لو تأخر لزم اتصاله نحو قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾[6]، وقولك: الدرهم إياه أعطيتك.

٥- أن يكون العامل في المفعول واقعًا في جواب (أما) نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ [7][8].

إن العلماء يرون أن تقديم المفعول على الفعل يكون للاختصاص، فإن قلت: زيدًا ضربت، فإنك تعني: ما ضربت إلا زيدًا، قال الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ

---

(١) من الآية "٨٧" من سورة البقرة.

(٢) من الآية "٨١" من سورة غافر.

(٣) من الآية "١١٠" من سورة الإسراء.

(٤) الآية "٣" من سورة المدثر.

(٥) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١١٥/٢، ١١٦.

(٦) الآية "٥" من سورة الفاتحة.

(٧) الآية "٩" من سورة الضحى.

(٨) ينظر: النحو المصفى ص٤٠٩.

نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾ إن المعنى: نخصك بالعبادة ونخصك بطلب المعونة، وقال القرطبي: إن قيل: لم قدم المفعول على الفعل؟ قيل له: اهتمامًا وشأن العرب تقديم الأهم وأيضًا لئلا يتقدم ذكر العبد والعبادة على المعبود(١).

فالتقديم يتعلق بالمعنى وليس بالناحية الشكلية أو بموسيقى الكلام، ومن أمثلة التقديم بالمعنى قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَوۡلَٰدَكُم مِّنۡ إِمۡلَٰقٖ نَّحۡنُ نَرۡزُقُكُمۡ وَإِيَّاهُمۡ﴾(٢)، وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَقۡتُلُوٓاْ أَوۡلَٰدَكُمۡ خَشۡيَةَ إِمۡلَٰقٖۖ نَّحۡنُ نَرۡزُقُهُمۡ وَإِيَّاكُمۡۚ﴾(٣)، قال ابو السعود: (في الآية الأولى قدم ضمير المخاطبين على الأولاد وفي الثانية قدم ضمير الأولاد على المخاطبين؛ لأن الخطاب في الأولى للفقراء بدليل من إملاق الذي يفيد أنهم في فقر فكان رزقهم أهم عندهم من رزق أولادهم، والخطاب في الثانية للأغنياء بدليل: خشية إملاق فإن الخشية إنما تكون من أمر لم يقع بعد فكان رزق أولادهم في هذا السياق هو موضع الاهتمام دون رزقهم، فرزقهم حاصل فقدم الوعد برزق الأولاد على رزقهم)(٤).

فالتقديم في الآيتين السابقتين تم لأمر يتعلق بالمعنى؛ حيث قدم الأهم حتى يكون واضحًا بالنسبة للمتلقي.

وقد ورد تقديم المفعول به على الفعل في الأمثال السائرة للمتنبي في موضعين(٥)، ومن ذلك قول المتنبي:

وإذَا حَصَلْتَ مِنَ السِّلاحِ عَلَى البُكَا ... فَحَشَاكَ رعب به وَحْدَكَ تَقْرَعُ(٦)(٧)

---

(١) ينظر: في نحو اللغة العربية وتراكيبها د/ خليل عمايرة ص٩٠.

(٢) من الآية "١٥١" من سورة الأنعام.

(٣) من الآية "٣١" من سورة الإسراء.

(٤) ينظر: في نحو اللغة العربية وتراكيبها د/ خليل عمايرة ص٩٢.

(٥) ينظر: أمثال المتنبي السائرة ١/٦٩، ٢/٧٢.

(٦) البيت من الكامل، ومن مواضعه: شرح معاني شعر المتنبي لابن الإفليلي ٥/٢، ومعجز أحمد ص٤٢١، والتذكرة الحمدونية ٢٣٢/٤، والدر الفريد وبيت القصيد ٣٥٧/٥.

(٧) أمثال المتنبي السائرة ص٧٢.

فقد قدم المفعول به وهو (حشاك) على الفعل (رعت)، والمفعول به وهو (خدك) على الفعل (تقرع)، ودلالة العدول هنا: التخصيص والمحافظة على قافية البيت في الشطر الثاني، والاهتمام بشأن المتقدم، والمعنى: إذا حصلت من سلاحك على الحزن، ومن أنصارك على البكا، فحشاك تروع بحزنك، وخدك تضرب بدمعك، ولا يرد عنك شيئًا، يريد: أن الدمع لا يدفع شيئًا[1].

المطلب الثالث: تقديم المفعول به على الفاعل وجوبًا

الأصل في المفعول به أن يتأخر عن الفاعل، ولكن قد يتغير هذا الأصل فيتقدم المفعول على الفاعل، قال سيبويه: (فإن قدمتَ المفعولَ وأخَّرتَ الفاعل جرى اللفظُ كما جرى في الأوّل، وذلك قولك: ضَرَبَ زيدًا عبدُ الله؛ لأنّك إنَّما أردت به مُؤخّرًا ما أردت به مقدَّمًا، ولم تُرد أن تَشغلَ الفعل بأوَّلَ منه وإنْ كان مؤخرًا في اللفظ. فَمن ثَمَّ كان حدّ اللفظ أن يكون فيه مقدَّما، وهو عربيٌّ جيِّد كثير، كأنّهم إنَّما يقدّمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أغنى، وإن كانا جميعًا يُهِمّانِهم ويَعْنِيانهم)[2].

وما ذكره سيبويه يوضح أن المعنى واحد وواضح في التقديم والتأخير، وقد يكون التقديم هدفه الاهتمام بالمقدم.

وقال ابن جني: (والأمر في كثرة تقديم المفعول على الفاعل في القرآن وفصيح الكلام متعالم غير مستنكر فلما كثر وشاع تقديم المفعول "على الفاعل" كان الموضع له، حتى إنه إذا أخر فموضعه التقديم)[3].

فابن جني يرى بأن المفعول قد كثر تقديمه على الفاعل، حتى صارت رتبته قبل الفاعل، وحتى إنه إذا أُخِّر فرتبته التقديم، قال: (وأما أنا فأجيز أن تكون الهاء في قوله:

جَزَى رَبُّه عَنِّي عَدِيَّ بنَ حَاتِمِ

---

(1) ديوان المتنبي المسمى بالتبيان في شرح الديوان ٢/٢٧٤.

(2) الكتاب ١/٣٤.

(3) الخصائص ١/٢٩٨.

عائدة على "عَدِيَّ " خلافًا على الجماعة، فإن قيلَ: ألا تعلم أن الفاعل رتبته التقديم، والمفعول رتبته التأخير... وإذا كان كذلك فقد وقع المضمر قبل مظهره لفظًا ومعنًى، وهذا ما لا يُجوّزه القياس؟

قيل: الأمر وإن كان ظاهره ما تقوله، فإن هناك طريقا آخر يسوغك غيره، وذلك أن المفعول قد شاع عنهم، واطرد من مذاهبهم كثرة تقدمه على الفاعل... نحو قول الله عز وجل: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾(١). فلما كثر وشاع تقديم المفعول على الفاعل كان الموضع له، حتى إنه إذا أخرف فموضعه التقديم)(٢).

ويقدم المفعول على الفاعل وجوبًا في المواضع الآتية:

١- أن يكون الفاعل مشتملًا على ضمير المفعول نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ﴾(٣)، وقوله تعالى: ﴿قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾(٤)، ولا يجيز أكثر النحويين نحو: "زان نورُهُ الشجر" لا في نثر ولا في شعر، وأجازه فيهما الأخفش وابن جني، والطوال، وابن مالك، احتجاجًا بنحو قول الشاعر:

جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بنَ حَاتِمٍ ... جَزَاءَ الكِلابِ العَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ(٥)

والصحيح جوازه في الشعر فقط.

---

(١) من الآية ٢٨ سورة فاطر.

(٢) ابن جني الخصائص ١/ ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٧.

(٣) من الآية "١٢٤" من سورة البقرة.

(٤) من الآية "١١٩" من سورة المائدة.

(٥) البيت من الطويل، لأبى الأسود الدؤلي في ديوانه ٤٠١، "عدي بن حاتم": هو عدي بن خاتم الطائي، "العَاوِيات": جمع عَاوِيَة من عَوَى الكلب يعوى إذا صاح، و"جَزَاءِ الكلابِ العَاوياتِ": هو الضرب والرمي بالحجارة، ومن مواضعه: الخصائص ١/ ٢٩٤، ابن الشجري ١٥٣/١، وضرائر الشعر ٢٠٩، والمقاصد النحوية ٢/ ٢٣٢، ٢٣٣.

٢- أن يكون الفاعل محصورًا بعد (إلا) نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ﴾[١]، أو محصورًا بـ (إما) نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾[٢] [٣].

٣- أن يكون المفعول ضميرًا محصورًا نحو قولك: "ما ضرب زيدًا إلا أنا".

٤- أن يكون المفعول ضميرًا متصلًا، والفاعل اسمًا ظاهرًا، نحو قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ ۖ وَمَن يَلْعَنِ ٱللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ نَصِيرًا﴾[٤]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّنِى هَدَىٰنِى رَبِّىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[٥].

وقد ورد تقديم المفعول به على الفاعل وجوبًا في الأمثال السائرة للمتنبي في خمسة أبيات[٦]، ومن ذلك قول المتنبي:

وما ثَناكَ كلامُ الناسِ عَنْ كَرَمٍ ... ومَنْ يَسدُّ طريقَ العارضِ الهَطِلِ[٧][٨]

فقد تقدم المفعول به، وهو ضمير الخطاب في الفعل (ثناك) عن الفاعل (كلام)، ومسوغ التقديم هنا: أن المفعول ضمير متصل، والفاعل اسم ظاهر، ودلالة العدول بالتقديم هنا: التخصيص والعناية والاهتمام بالمتقدم، والتشويق إلى ذكر الفاعل، والمعنى: أنه يقول لسيف الدولة: وما ثناك عذل الناس لك، على كثرة العطاء، عن كرمك، ولا أخرجوك، بتكثيرهم عليك عن خلقك، وكيف لهم بذلك وجودك كالسحاب الهطل، الذي لا يرد وبله، ولا تسد طرقه؟[٩].

---

(١) من الآية "٧" من سورة آل عمران.

(٢) من الآية "٢٨" من سورة فاطر.

(٣) ينظر: أوضح المسالك ١١٠/٢: ١١٣، وشرح الألفية لابن عقيل ١٠٤/٢.

(٤) الآية "٥٢" من سورة النساء.

(٥) من الآية "١٦١" من سورة الأنعام.

(٦) ينظر: الأمثال السائرة للمتنبي ٣/٣١، ٥/٤٦، ٥/٥٦، ٤/٧٤، ٦/٧٥.

(٧) البيت من البسيط، ومن مواضعه: يتيمة الدهر ٢٤٨/١، وشرح معاني المتنبي لابن الإفليلي ٨٠٧/٢، ومعجز أحمد ص٢٨٤.

(٨) المرجع السابق ص٤٦.

(٩) شرح معاني شعر المتنبي لابن الإفليلي ٨١/٢.

المطلب الرابع: تقديم المفعول به على الفاعل جوازًا

يقدم المفعول على الفاعل جوازًا في المواضع الآتية:

١- أن يكون المفعول به مشتملًا على ضمير يعود على الفاعل، نحو قولك: "خَافَ رَبَّه عمر".

الأصل في الفاعل أن يلي فعله، ومراعاة لهذا الأصل جاز أن يتصل بالمفعول ضمير يعود على الفاعل المتأخر، نحو: "ضَرَبَ غُلاَمَهُ زَيْدٌ"؛ لأن الضمير وإن كان عائدًا على متأخر لفظًا، لكنه متقدم رتبة، فلا يلزم الإضمار قبل الذكر، بل لفظا فقط، وذلك جائز، قال ابن مالك:

وَشَاعَ نَحْوُ خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ ... وَشَذَّ نَحْوُ زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ[١]

أي: شاع وكثر تقديم المفعول المشتمل على ضمير الفاعل عليه، نحو: "خَافَ رَبَّه عمرْ"، وشذ تقديم الفاعل المشتمل على ضمير المفعول، نحو: "زَانَ نُورُهُ الشَجَرْ"[٢]، وأما قولك: "خَافَ رَبَّه عمرْ"، فربه مفعول وقد اشتمل على ضمير يرجع إلى عمر وهو الفاعل، وإنما جاز ذلك وإن كان فيه عود الضمير على متأخر لفظًا؛ لأن الفاعل منوي التقديم على المفعول لأن الأصل في الفاعل أن يتصل بالفعل فهو متقدم رتبة وإن تأخر لفظًا[٣].

٢- إذا كان الإعراب ظاهرًا في المفعول والفاعل أو أحدهما، ولم يكن أحدهما محصورًا أو ضميرًا متصلًا، وكان الفاعل أو ما يتصل به خاليًا من ضمير المفعول أو ما يتصل به نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ جَآءَ ءَالَ فِرۡعَوۡنَ ٱلنُّذُرُ﴾[٤].

٣- أن يكون الإعراب خافيًا في الفاعل والمفعول، ولكن توجد قرينة توضحهما نحو قولك: أكل الكمثرى موسى[٥].

---

(١) الألفية لابن مالك ص٢٥.

(٢) ينظر: شرح الألفية للمكودي ص٨٨.

(٣) ينظر: شرح الألفية لابن عقيل ١٠٥/٢.

(٤) الآية "٤١" من سورة القمر.

(٥) ينظر: أوضح المسالك ١٠٨/٢ وما بعدها.

وقد ورد تقديم المفعول به على الفاعل جوازًا في الأمثال السائرة للمتنبي في بيتين[١]، ومن ذلك قول المتنبي:

وَمَا جَهِلَتْ أَيَادِيكَ الْبَوَادِي ... وَلَكِن رُبمَا خَفِي الصَّوَابُ[٢][٣]

فقد قدم المفعول به (أياديك) على الفاعل (البوادي)؛ حيث إن هناك قرينة معنوية توضح الفاعل من المفعول، ودلالة العدول هنا التشويق إلى ذكر الفاعل، والحفاظ على القافية، والمعنى: وما جهل أهل البادية من الأعراب فضلك عليهم، وآثارك المشكورة فيهم، ولكن حرموا الصواب في فعلهم، والسداد في أمرهم، وقد يخفي الصواب على قاصده، ويبعد السداد على طالبه[٤].

المطلب الخامس: تقديم معمول اسم الفاعل عليه

جوز أكثر النحاة تقديم معمول اسم الفاعل عليه؛ لأنه يجري مجرى الفعل في اللفظ والمعنى؛ أمّا اللفظُ فلأنه جار عليه في حركاته وسكَناته، ويطّرِد فيه، وذلك، نحو: "ضارب"، و"مُكْرِم"، و"منطلِق"، و"مستخرِج"، و"مُدَحْرِج"، كله جارٍ على فعله الذي هو "يضْرِب"، و"يُكْرِم"، و"ينطلِق"، و"يستخرِج"، و"يُدَحرِج". فإذا أريد به ما أنت فيه، وهو الحال أو الاستقبال. صار مثله من جهة اللفظ والمعنى، فجرى مجراه، وحُمل عليه في العمل، كما حمل فعلُ المضارع على الاسم في الإعراب لما بينهما من المُشاكلة[٥].

قال ابن عصفور: يجوز تقديم معمول اسم الفاعل، وذلك نحو قولك: هذا زيدًا ضارب، إلا إذا وقع صلة الموصول، أو صفة الموصوف، فإنه لا يجوز تقديم معموله عليه نحو قولك: هذا رجل ضارب زيدًا لا يجوز أن تقول: هذا زيدًا رجل ضارب؛ لئلا يؤدي إلى تقديم الصفة على الموصوف؛ لأن المعمول يؤذن بتقديم العامل[٦].

---

(١) ينظر: الأمثال السائرة للمتنبي ٤/٤٩، ٥/٧٧.

(٢) البيت من الوافر، ومن مواضعه: يتيمة الدهر ٤٨/١، وشرح معاني شعر المتنبي لابن الإفليلي ٢٣٨/٢، والحماسة المغربية ٥٤٩/١.

(٣) أمثال المتنبي السائرة ص٤٩.

(٤) شرح معاني شعر المتنبي لابن الإفليلي ٢٣٨/٢.

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٨٤/٤.

(٦) شرح الجمل لابن عصفور ٥٥٥/١.

ويشرح د/ عباس حسن هذا الأمر قائلًا: (إذا كان اسم الفاعل مقرونًا بـ"أل" لم يجز تقديم شيء من معمولاته عليه إلا شبه الجملة؛ لأن "أل" الداخلة عليه موصولة، واسم الفاعل مع فاعله بمنزلة الصلة لها؛ والصلة لا تتقدم هي ولا شيء منها ولا من معمولاتها على الموصول، إلا شبه الجملة؛ لأنه محل التساهل، فيصح أن يقال: أنا لك المرافق، ومعك الدائب، أي: أنا المرافق لك، الدائب معك[١].

واحتج المانعون بأن قالوا: (الدليل على أنه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها أن هذه الألفاظ فرعٌ على الفعل في العمل؛ لأنها إنما عملت عمله لقيامها مقامه، فينبغي ألا تتصرف تصرفَهُ؛ فوجب ألا يجوز تقديم معمولاتها عليها، وصار هذا كما نقول في الحال إذا كان العامل فيها غير فعل، فإنه لا يجوز تقديمها عليه لعدم تصرفه، فكذلك ههنا؛ إذ لو قلنا إنه يَتَصَرَّف عملها، ويجوز تقديم معمولاتها عليها لأدَّى ذلك إلى التسوية بين الفرع والأصل، وذلك لا يجوز؛ لأن الفروع أبدًا تنحط عن درجات الأصول)[٢].

وقد ورد تقديم معمول اسم الفاعل عليه في الأمثال السائرة للمتنبي في بيت واحد فقط، وهو قول المتنبي:

وَكُلٌّ يَرَى طُرُقَ الشَّجَاعَةِ وَالنَّدَى ... وَلَكِنْ طَبْعُ النَّفْسِ لِلنَّفْسِ قَائِدُ[٣][٤]

فقد قدم (للنفس) معمول اسم الفاعل، وهو جار ومجرور على اسم الفاعل (قائد)، ودلالة التقديم العناية والاهتمام بالمتقدم التي تناسب غرض المدح هنا، والمعنى: وكل يرى أن الشجاعة والكرم أشرف الخلال، وأجل الخصال، ولكن الطبائع غالبة، والعادات مستولية، وأشار إلى أن الروم يعرفون لسيف الدولة فضل إقدامه، ويعجزون عن مماثلته في جليل أفعاله[٥].

---

(١) النحو الوافي ٢٦٣/٣.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ١٨٥/١.

(٣) البيت من الطويل، ومن مواضعه: يتيمة الدهر ٣٩/١، والتذكرة الحمدونية ٤٧٨/٢، وأنوار الربيع في أنواع البديع ص١٠٦.

(٤) الأمثال السائرة للمتنبي ص٤٣.

(٥) شرح معاني شعر المتنبي لابن الإفليلي ٣٨٧/١.

المطلب السادس: تقديم جملة جواب الشرط على الشرط

من المعروف أن أداة الشرط تدخل التركيب لتربط بين فعلين، فتجعل الثاني مسببًا عن الأول، والأول متعلقًا بالثاني فهما كاللازم للملزوم، والعجز للصدر، فوجود الثاني مترتبًا عن الأول.

واختلف النحويون في جواز تقديم جملة الجواب على فعل الشرط وعلى الأداة، فذهب الكوفيون إلى جواز تقدم جواب الشرط على الشرط فتقول في نحو: إن يقم زيد أقم معه، أقوم إن يقم زيد[١]، واختار هذا الرأي الأخفش من البصريين[٢].

واحتج الكوفيون على صحة مذهبهم بالقياس والسماع:

- أما القياس فقالوا: إنه يجوز تقديم المنصوب بالجزاء على حرف الشرط؛ لأن الأصل في الجزاء أن يكون مقدمًا على "إنْ" كقولك: "أَضْرِبُ إنْ تضرب"، وكان ينبغي أن يكون مرفوعًا، إلا أنه لما أُخِّرَ انجزم بالجوار على ما بيّنا، وإن كان من حقه أن يكون مرفوعًا.
- وأما السماع: فقد استدلوا على صحة مذهبهم بقول زهير:

وَإنْ أتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْألةٍ ... يَقُولُ: لاَ غَائِبٌ مَالِي وَلاَ حَرِمُ[٣]

والتقدير فيه: يقول إن أتاه خليل يوم مسألة، ولولا أنه في تقدير التقديم، وإلا لما جاز أن يكون مرفوعًا[٤].

وقول الشاعر:

يا أقرعُ بن حابس يا أقرعُ ... إنك إنْ يُصْرَعْ أخوك تصرعُ[٥]

---

(١) ينظر: الإنصاف ٦٢٣/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٨٦/٤، وهمع الهوامع ٥٥٩/٢.

(٢) ينظر: همع الهوامع ٥٥٩/٢.

(٣) البيت من البسيط، لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص٩١، ومن مواضعه: الكتاب ٣٣/٣، والمقتضب ٧٠/٢، والأصول لابن السراج ١٩٢/٢.

(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ٥١٠/٢: ٥١٣.

(٥) هذان بيتان من مشطور الرجز، وهما من شواهد سيبويه "١/ ٤٣٦"، وقد نسبه إلى جرير بن عبدالله البجلي، وأقر الأعلم هذه النسبة، ومن مواضعه: الكتاب٦٧/٣، والمقتضب ٧٢/٢، وأمالي ابن الشجري ١٢٥/١.

والتقدير فيه: إنك تصرعُ إن يُصْرَعْ أخوك، ولولا أنه في تقديم التقديم، وإلا لما جاز أن يكون مرفوعًا، ولوجب أن يكون مجزومًا[١].

وقال البصريون: لا يجوز تقديم معمول الشرط والجزاء على حرف الشرط؛ لأن الشرط بمنزلة الاستفهام، والاستفهام له صدر الكلام، فكما لا يجوز أن يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله فكذلك الشرط، ألا ترى أنه لا يجوز أن يقال "زيدًا أَضَرَبْتَ"؟، فكذلك لا يجوز أن يقال "زيدا إنْ تضرب أضرب"[٢].

كما استدلوا على صحة مذهبهم بأن مرتبة الجزاء بعد مرتبة الشرط؛ لأن الشرط سبب في الجزاء، والجزاء مُسَبَّبُهُ، ومحال أن يكون المسبب مقدمًا على السبب، ألا ترى أنك لا تقول "إن أشكرك تُعْطِنِي" وأنت تريد إن تعطني أشكرك؛ لاستحالة أن يتقدم المسبب على السبب، وإذا ثبت أن مرتبة الجزاء أن تكون بعد الشرط وجب أن تكون مرتبة معمولهِ كذلك؛ لأن المعمول تابع للعامل[٣].

وقد ورد تقديم جملة جواب الشرط على الشرط في الأمثال السائرة للمتنبي في بيت واحد فقط، وهو قول المتنبي:

وما انتِفاعُ أخي الدُّنيا بناظِرِهِ ... إذا استَوَتْ عندَهُ الأنوارُ والظُّلَمُ[٤][٥]

فقد قدم جملة جواب الشرط (وما انتفاع أخي الدنيا بناظره) على الشرط (إذا استوت عنده الأنوار والظلم)، ودلالة التقديم: نفي الجواب وتمكين النفي في ذهن السامع، والمحافظة على القافية، والمعنى: وما ينتفع أخو الدنيا بنظره، ولا تعود عليه فائدة بصره، إذا استوى عنده الصحة والسقم، والأنوار والظلم[٦].

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٥١١/٢، ٥١٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٦٦/٣، والمقتضب ٦٨/٢، والأصول لابن السراج ١٤٩/٢، والخصائص ٢٨٣/١، والمفصل للزمخشري ٣٢١، والأمالي لابن الشجري ١٢٤/١.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٥١٤/٢.

(٤) البيت من البسيط، ومن مواضعه: التذكرة الحمدونية ٦٠/٥، والبديع في نقد الشعر ص٢٦٦، وشرح مقامات الحريري ٧٣/١.

(٥) الأمثال السائرة للمتنبي ص٤٤.

(٦) شرح معاني شعر المتنبي لابن الإفليلي ٤٧/٢.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، رافع الدرجات، ومقيل العثرات، أما بعد:

فبعد هذه الرحلة الممتعة مع الأمثال السائرة للمتنبي، تناول البحث خلالها الرتبة في هذا الكتاب الذي يعد بمثابة موسوعة من الأمثال التي تضمنها المتنبي في أبياته، وقد قامت الباحثة بدراستها دراسة نحوية دلالية؛ حيث تناول المبحث الأول الرتبة بين عناصر الجملة الاسمية، وتناول المبحث الثاني الرتبة بين عناصر الجملة الفعلية، وقد توصلت الباحثة من خلال بحثها إلى الآتي:

١- يعد كتاب "الأمثال السائرة للمتنبي للصاحب بن عباد بحق أخف كتب الأمثال، وأوقعها أثرًا في النفس وقد حاول مؤلفه الإفادة من الشروح التي سبقته، وتقديمها بأسلوب سهل ميسر، قريب إلي الأذهان، فجاءت في هذه الصورة السلسة، وبهذا الأسلوب الواضح.

٢- أثبت البحث أنه قد ورد في كتاب الأمثال السائرة للمتنبي تقديم الخبر على المبتدأ وجوبًا في تسعة عشر بيتًا، وتقديم الخبر على المبتدأ جوازًا في بيتين، وتقديم خبر الأفعال الناسخة على اسمها وجوبًا في بيتين، وتقديم خبر الأفعال الناسخة على اسمها جوازًا في بيتين، وتقديم خبر الحروف الناسخة على اسمها في بيت واحد فقط، وتقديم الفاعل على الفعل في بيتين، وتقديم المفعول به على الفعل في بيتين، وتقديم المفعول به على الفاعل وجوبًا في خمسة أبيات، وتقديم المفعول على الفاعل جوازًا في بيتين، وتقديم معمول اسم الفاعل عليه في بيت واحد فقط، وتقديم جملة جواب الشرط على الشرط في بيت واحد فقط.

٣- أثبت البحث أن التقديم والتأخير في الجملتين الاسمية والفعلية له ضابط واحد هو أمن اللبس، أما حفظ الرتب (رتب المكونات والوظائف التركيبية) ففرع له.

٤- أن الرتبة، والتقديم والتأخير فيها سواء أكان في الجملة الاسمية أو الفعلية يمثل أهم خصائص اللغة العربية؛ حيث يدل على مرونتها واتساعها مما جعلها مفهومة عبر القرون المختلفة.

٥- أن موضوع الرتبة والتقديم والتأخير فيها موضوع ثري وواسع ويربط النحو بالبلاغة، خاصة عند تطبيقه عمليًّا في مجال الشعر؛ فقد يضطر الشاعر في التقديم والتأخير إلى أغراض بلاغية كالضرورة الشعرية، والمحافظة على الوزن والقافية، وليس ضعفًا في لغة الشاعر.

وأخيرًا: أرجو أن أكون قد وفقت في هذه الدراسة، وأن يكون فيها فائدة للباحثين، والله أسأل أن يجعلها في ميزان حسناتي. وصلِّ اللهم على نبينا محمد ﷺ، وعلى آله وصحبه أجمعين.

ثبت المصادر والمراجع

- ابن أبي الربيع – البسيط في شرح جمل الزجاجي– تحقيق ودراسة: د/ عياد بن عيد الثبيتي – دار الغرب الإسلامي – بيروت – ط١(١٤٠٧هـ ١٩٨٦م).
- ابن الأثير، ضياء الدين – المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر تحقق: أحمد الحوفي بدوي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة (د.ت).
- ابن الإفليلي، أبو القاسم إبراهيم بن محمد – شرح معاني شعر المتنبي – السفر الأول– دراسة وتحقيق: الدكتور مُصْطفى عليَّان – مؤسسة الرسالة، (بيروت – لبنان) – ط١ (١٤١٢هـ – ١٩٩٢م).
- ابن الدهان، سعيد بن المبارك – الغرة في شرح اللمع– من أول باب (إنَّ وأخواتها) إلى آخر باب (العطف) – دراسة وتحقيق: د/ فريد بن عبد العزيز الزامل السليم – دار التدمرية – ط١ (١٤٣٢هـ– ٢٠١١م).
- ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل – الأصول في النحو– تحقيق: د/ عبد الحسين الفتلي – مؤسسة الرسالة (د.ت).
- ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات – الأمالي تحقيق د / محمود محمد الطناحي– مكتبة الخانجي – ط ١(د.ت).
- ابن الفخار، أبو عبد الله محمد بن علي وجهوده في الدراسات النحوية مع تحقيق كتابه شرح الجمل (رسالة دكتوراه)– تحقيق: حماد بن محمد بن حامد الثمالي – إشراف: د/ محمود محمد الطناحي – كلية اللغة العربية – جامعة أم القرى (١٤٠٩– ١٤١٠هـ).
- ابن بابشاذ، أبو الحسن طاهر بن أحمد – شرح المقدمة المحسبة– تحقيق: خالد عبدالكريم – المطبعة العصرية – الكويت – ط١ (١٩٧٧م).
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص– تحقيق: أ. محمد علي النجار، عالم الكتب– بيروت (د.ت).
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، الفسر، تحقيق: رضا رجب ـ دار الينابيع ـ دمشق (د.ت).
- ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد– الحجة في القراءات السبع – تحقيق: د/ عبد العال سالم مكرم – دار الشروق – بيروت – ط ٤ (١٤٠١هـ).

- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل- المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبدالحميد هنداوي – دار الكتب العلمية – بيروت – ط١ (١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م).
- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل- المخصص ـ تحقيق: خليل إبراهيم جفال ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ ط١(١٤١٧هـ ١٩٩٧م).
- ابن عباد، الصاحب، الأمثال السائرة من شعر المتنبي، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، بغداد: مكتبة النهضة، الطبعة الأولى، (١٣٨٥هـ – ١٩٦٥م).
- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن الهاشمي القرشي – المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: د. محمد كامل بركات، جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق – دار المدني، جدة)، ط١(١٤٠٠ – ١٤٠٥هـ).
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد، الصاحبي في فقه اللغة، تحقيق: السيد أحمد صقر، مطبعة دار إحياء الكتب العربية – مصر (د.ت).
- ابن كمال باشا، شمس الدين أحمد بن سليمان – أسرار النحو، تحقيق: أحمد حسن حامد، دار الفكر (عمان – الأردن)- ط١ (١٩٨٦م).
- ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين – شرح التسهيل- تحقيق: د/ عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون – دار هجر للطباعة والنشر – ط١ (١٤١٠هـ ١٩٩٠م).
- ابن مجاهد، أبو بكر- السبعة في القراءات (١٤٠٠هـ) ـ تحقيق: شوقي ضيف ـ دار المعارف ـ مصر ـ ط٢(د.ت).
- ابن منظور، جمال الدين – لسان العرب – دار صادر ـ بيروت ـ ط٣(١٤١٤هـ).
- ابن هشام، أبو محمد عبد الله جمال الدين – شرح قطر الندى وبل الصدى- ومعه كتاب سبيل الهدى بشرح قطر الندى تأليف: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع (٢٠٠٤م).
- ابن يعيش، أبو البقاء- شرح المفصل- قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: د/ إميل بديع يعقوب – دار الكتب العلمية – بيروت – ط١(١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م).
- أبو المكارم، علي، مقومات الجملة العربية، دار غريب للنشر والتوزيع القاهرة. (٢٠٠٧م).

- أبو حيان، أثير الدين الغرناطي- البحر المحيط، وبهامشه تفسيران هما: النهر الماد لأبي حيان، والدر اللقيط من البحر المحيط لابن مكتوم القيسي(ت ٧٤٩هـ)، مكتبة ومطابع النصر الحديثة – الرياض – السعودية (د.ت).
- الأزدي، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (المتوفى: ٣٢١هـ)، جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، ط١(١٩٨٧م).
- الأزهري، الشيخ خالد – التصريح بمضمون التوضيح . تحقيق: عبد الفتاح بحيري إبراهيم – ط١(١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م).
- الأسمري، سعيد بن مُشَبَّب بن حسن – الأبذي (رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة أم القرى سنة – شرح الجزولية. السفر الثاني من باب حروف الخفض حتى نهاية باب حبذا دراسة وتحقيق – إشراف: د / سعد بن حمدان الغامدي – (١٢٣٢هـ- ٢٠٠٣م).
- الإشبيلي، ابن عصفور – شرح جمل الزجاجي- تحقيق: د/ صاحب أبو جناح جامعة أم القرى ـ مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ـ ط١ (د.ت).
- الإشبيلي، ابن عصفور- ضرائر الشعر ـ تحقيق: السيد إبراهيم محمد ـ دار الأندلس للطباعة والنشر ـ ط١(١٩٨٠).
- الأشموني، نور الدين علي بن محمد – شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، (دار الكتب العلمية بيروت- لبنان)- ط١ (١٤١٩هـ- ١٩٩٨م).
- الأنباري، ابن القاسم، الزاهر في معاني كلمات الناس – تحقيق: د/ حاتم صالح الضامن ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ ط١(١٤١٣هـ / ١٩٩٢م).
- أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية – مطبعة لجنة البيان العربي- ط٢(١٩٥١م).
- البطليوسي، ابن السيد، الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل، تحقيق: سعيد عبدالكريم سعودي ـ دار الطليعة ـ بيروت (د.ت).
- البغدادي، أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي، الأمثال ـ تحقيق: د/ عبد المجيد قطامش- دار المأمون للتراث (د.ت).
- البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ـ تحقيق: عبدالسلام محمد هارون ـ مكتبة الخانجي بالقاهرة ـ ط٤(١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م).

- بكر، محمد صلاح الدين – النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم – تأليف: مؤسسة الصباح ومكتبة النهضة العربية – الكويت (١٩٨٥م).
- الثعالبي، أبو منصور، فقه اللغة وأسرار العربية، تحقيق: يس الأيوبي، مطبعة المكتبة العصرية (بيروت – لبنان) (١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م).
- الثمانيني، عمر بن ثابت – شرح اللمع – تحقيق: أ.د/ فتحي علي حسانين ـ دار الحرم للتراث ـ ط١ (٢٠١٢م).
- الجرجاني- المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر (١٩٨٢م).
- حسان، تمام – الأصول "دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب"– دار الثقافة – المغرب(١٩٩١م).
- حسان، تمام –اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، ط٥ (١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م).
- حسان، تمام – مقالات في اللغة والأدب – معهد اللغة العربية جامعة أم القرى مكة المكرمة (١٩٨٥م).
- حسن، عباس – النحو الوافي– دار المعارف – القاهرة (١٩٨٦م).
- الحيدرة اليمني، أبو الحسن علي بن سليمان – كشف المشكل في النحو، قرأه وعلق عليه: يحيي مراد– دار الكتب العلمية (بيروت – لبنان) – ط١ ٢٠٠٤م.
- درويش، محيي الدين بن أحمد مصطفى – إعراب القرآن وبيانه، تأليف:، (دار اليمامة – دمشق – بيروت) – ط٤ (١٤١٥هـ).
- الرضي، نجم الدين الاستراباذي – شرح الكافية – تحقيق: يوسف حسن عمر – منشورات جامعة قاريونس – بنغازي – ط٢(١٩٩٦م).
- الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني– تاج العروس، تحقيق: د/ ضاحي عبد الباقي – المجلس الوطني للثقافة والفنون ـ الكويت (١٤٢٢هـ ـ٢٠٠١م).
- الزجاجي، أبو القاسم – أمالي الزجاجي ـ تحقيق: عبد السلام هارون ـ دار الجيل ـ بيروت ـ ط٢ (١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م).
- الزجاجي أبو القاسم – الجمل في النحو ـ تحقيق د/ علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ـ ط١(١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م).

- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر – الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل – (دار الكتاب العربي – بيروت)، ط٣(١٤٠٧هـ).
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر – المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: د/ محمد محمد عبد المقصود، د/ حسن محمد عبد المقصود، تقديم أ . د/ محمود فهمي حجازي – دار الكتاب المصري بالقاهرة – دار الكتاب اللبناني بيروت– ط١(١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م).
- زهير – ديوان زهير بن أبى سلمى . تحقيق: على حسن فاعور – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط (١٤٠٨هـ– ١٩٨٠م).
- الساقي، فاضل مصطفى – أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة،، مكتبة الخانجي – القاهرة، المطبعة العالمية (١٣٩٧هـ– ١٩٧٧م).
- السيوطي، جلال الدين– همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، المحقق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر (د.ت).
- الشاطبي، أبو إسحاق– المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ـ تحقيق: د/ عبدالرحمن بن سليمان العثيمين معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ـ جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة ـ ط١(١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م).
- الشلوبين، أبو علي – التوطئة– دراسة وتحقيق: د/ يوسف أحمد المطوع – ط٢(١٤٠١هـ– ١٩٨١م).
- الشلوبين، أبو علي – شرح المقدمة الجزولية – تحقيق: تركي بن سهو بن نزال العتيبي– مؤسسة الرسالة – بيروت – لبنان – ط ٢(١٤١٢هـ / ١٩٩٤م).
- الشماخ – ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني ـ حققه وشرحه: صلاح الدين الهادي ـ دار المعارف بمصر (د.ت).
- الصاحب بن عباد– الأمثال السائرة من شعر المتنبي، تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين، (مكتبة النهضة، بغداد) – الطبعة: الأولى. (١٣٨٥هـ – ١٩٦٥م).
- الصيمري، عبد الله بن علي بن إسحاق – التبصرة والتذكرة – تحقيق: د/ فتحي أحمد مصطفى علي الدين – دار الفكر – دمشق – ط١ (١٤٠٢هـ– ١٩٨٢م).

- عبادة، د/ محمد إبراهيم – معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، دار المعارف، القاهرة (د.ت).
- عبد اللطيف، محمد حماسة – بناء الجملة العربية، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة (٢٠٠٣).
- عدي– ديوان عدى بن زيد العبادي ـ تحقيق: محمد جبار المعيبد ـ بغداد (١٣٨٥هـ– ١٩٦٥م).
- العسكري، أبو هلال – جمهرة الأمثال ـ دار الفكر ـ بيروت (د.ت).
- العكبري، أبو البقاء – اللباب في علل البناء والإعراب – تحقيق: مختار غازي طليمات– دار الفكر المعاصر ـ بيروت ـ لبنان ـ ط١(١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م).
- العكبري، أبو البقاء – التبيان في إعراب القرآن – تحقيق: أ / على محمد البجاوي– دار إحياء الكتب العربية(د.ت).
- العلوي، يحيى بن حمزة – المنهاج في شرح جمل الزجاجي– تحقيق: د/ هادي عبدالله ناجي – مكتبة الرشد – ط١ (١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م).
- عمايرة، خليل – في نحو اللغة العربية – مؤسسة علوم القرآن – ط٢(١٩٩٠م).
- عيد، محمد – النحو المصفى، (مكتبة الشباب – القاهرة) – ط٢ (د.ت).
- العيني، بدر الدين– المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (المشهور بشرح الشواهد الكبرى)– تحقيق: علي محمد فاخر، وأحمد محمد توفيق السوداني، وعبدالعزيز محمد فاخر – دار السلام – ط١(١٤٣١هـ– ٢٠١٠م).
- الفارسي، أبو علي – الإيضاح – تحقيق: د/كاظم بحر المرجان – عالم الكتب – ط٢(١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م).
- الفارسي، أبو علي – المسائل الحلبيات تحقيق: د/ حسن هنداوي ـ (دار القلم ـ دمشق)، (دار المنارة ـ بيروت) ـ ط١(١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م).
- الفارسي، أبو علي الإيضاح العضدي، حققه وقدم له: حسن شاذلي فرهود – ط١(١٩٦٩م).
- الفاكهي، الحريري عبد الله بن أحمد – كشف النقاب عن مخدرات مليحة الإعراب – تحقيق: عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة (٢٠٠٦م).

- الفراهيدي، الخليل بن أحمد – معجم العين – تحقيق: د/ مهدي المخزومي، د/ إبراهيم السامرائي ـ دار ومكتبة الهلال(د.ت).
- القالي، أبو إسماعيل، الأمالي ـ ويليه (الذيول والنوادر) – عنى بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي ـ دار الكتب المصرية ـ ط٢(١٣٤٤هـ ـ ١٩٢٦م).
- القزاز القيرواني، محمد بن جعفر – ما يجوز للشاعر في الضرورة ـ حققه وقدم له: د/ رمضان عبد التواب، د/ صلاح الدين الهادي ـ دار العروبة ـ الكويت بإشراف دار الفصحى بالقاهرة (د.ت).
- القزويني، جلال الدين – الإيضاح في علوم البلاغة، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي (دار الجيل – بيروت) – ط٣ (د.ت).
- القيسي، أبو على الحسن بن عبد الله – إيضاح شواهد الإيضاح ـ تحقيق: محمد بن محمود الدعجاني ـ دار الغرب الإسلامي ـ ط١ (١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م).
- الكنغراوي، صدر الدين – الموفي في النحو الكوفي ـ علق عليه: أ. محمد بهجة العطار ـ المجمع العلمي العربي بدمشق (د.ت).
- الكوفي، عمر بن إبراهيم – البيان في شرح اللمع لابن جني– دراسة وتحقيق: د/ علاء الدين حَمويّة – دار عمار للنشر والتوزيع – ط: ١(١٤٢٣هـ– ٢٠٠٢م).
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد – المقتضب– تحقيق: أ/ محمد عبد الخالق عضيمة– لجنة إحياء التراث الإسلامي – القاهرة (١٤١٥هـ– ١٩٩٤م).
- المتنبي، أبو الطيب – ديوانه المسمى بالتبيان في شرح الديوان – ضبطه: مصطفى السقا وآخرون – (مطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر) – (١٩٣٦م).
- المدني، ابن معصوم – أنوار الربيع في أنواع البديع، تحقيق: شاكر هادي شكر، مكتبة العرفان، العراق، ط١(١٣٨٨هـ– ١٩٦٨م).
- المرادي، الحسن بن قاسم – شرح التسهيل – تحقيق: محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد ـ مكتبة الإيمان ـ ط١(١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م).
- المفضل بن سلمة، أبو طالب – الفاخر – تحقيق: عبد العليم الطحاوي، مراجعة: محمد علي النجار ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب (د.ت).

- المكودي، عبد الرحمن علي بن صالح، شرح المكودي على الألفية – ضبطه وخرج شواهده إبراهيم شمس الدين– دار الكتب العلمية– بيروت– ط ٢(١٤٢٢هـ– ٢٠٠٢م).
- النيسابوري، محمد بن إبراهيم الميداني – مجمع الأمثال ـ تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان (د.ت).
- الهروي، أبو منصور الأزهري – تهذيب اللغة ـ تحقيق: محمد عوض مرعب ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت ـ ط ١ (٢٠٠١م).

دوريات:

- حنيحن، أحمد على (د.ت) – الوظيفة الإبلاغية لأسلوبية الرتبة وأثرها في تشكيل المعنى القرآني، مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ذي قار، (د.ت).
- خميس، حسن (٢٠٠٣م) – الملخ الثابت والمتحرك في البنية النحوية للجملة العربية، عالم الفكر، عدد(٤)، مجلد(٣١).